الأرضية المواطنة للنهوض
بثقافة حقوق الإنسان

حقوق الانسان :
ثقافة، مسؤولية، ممارسة

الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

ثقافة حقوق الانسان :
قضية أجيال وفعل يومي

لجنة الإشراف على اعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

16 يناير 2007

تقـــديم

تشكل '' **الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان**'' نتاج مجهود التقت حوله مجموعة من الإرادات إثر الدينامية التي انطلقت بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. فخلال الورشة الثانية [1]، التي دعا إليها المجلس في 20 أبريل 2006، والتي شاركت فيها فعاليات عن القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، تعزز الاتفاق حول أهمية المشروع وضرورة بلورتها كمشروع يستهدف تعزيز واستكمال المبادرات والمجهودات القطاعية، بإعطائها نفسا نوعيا وذا طابع عرضاني.

وعلى هذا الأساس انبثقت لجنة أناط بها الحاضرون والحاضرات مهمة الإشراف على إعداد مشروع للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وقد اشتغلت اللجنة طيلة 8 شهور، بشكل تطوعي وبمقاربة تشاركية، بحيث انفتحت على عدد كبير من الفاعلين الحكوميين والجمعويين والخبراء [2]، من خلال عدة استشارات نظمت لهذا الغرض، حول المحاور الثلاثة للأرضية و**هي التربية وتكوين المهنيين والتحسيس**، كما استفادت من آراء مجموعة من الفاعلين السياسيين والنقابيين والثقافيين والإعلاميين. و قد مكن هذا المسلسل التراكمي من إغناء المشروع عبر مختلف المحطات وصولا للصيغة الراهنة.

واستفادت لجنة الإشراف من ثلاثة عوامل أساسية :

- أولا **تركيبة اللجنة** وطبيعة مكوناتها (أطراف حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات)[3] على مستوى تعدديتها من حيث الانتماءات والمقاربات وعلى مستوى الخبرات والتجارب؛
- ثانيا **وضعها المستقل**، بحيث احتكمت في سائر أشغالها للإرادة المشتركة لأعضائها وللتفاعل في ما بينهم، الأمر الذي شكل في حد ذاته تمرينا على احترام الاختلاف وتدبيره؛
- ثالثا **المقاربة التي اعتمدتها** من جهة لجعل هذه الأرضية تقدم قيمة مضافة، ومن جهة أخرى لربط جسور قوية بين الشركاء لتعضيد الجهود دون الحد من حريتهم.

من أهم الإرساليات التي تم التقاطها من الورشات واللقاءات، التي عقدت مع سائر الفعاليات المذكورة، فضلا عن التعبير عن الانخراط المبدئي :

---

[1] سبقت هذه الورشة ورشة أولى تشاورية بتاريخ 15 يوليوز 2005حول الموضوع بمشاركة قطاعات حكومية وعدة منظمات من المجتمع المدني

[2] أنظر الملحق: لائحة الفاعلين والفعاليات التي ساهمت في مسلسل إعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

[3] أنظر الملحق: لائحة أعضاء اللجنة

- الوعي باندراج عملية النهوض بثقافة حقوق الإنسان في زمن ثقافي بعيد المدى يتعدى المدة المرحلية للمشروع المحددة في 5 سنوات؛
- وجود إرادة مشتركة في جعل النهوض بثقافة حقوق الإنسان آلية قوية لحماية تلك الحقوق من قبل الدولة ، بسائر مكوناتها، وفعلا بيداغوجيا ينمي قدرات الأفراد والجماعات تجاه حقوقهم الإنسانية ومسؤولياتهم تجاه حقوق الآخرين؛
- ضرورة توفير الشروط والضمانات، التي تترجم بالملموس الإرادة السياسية لتفعيل هذه الأرضية، باعتبارها مشروعا يستجيب لحاجة مجتمعية.

فهرس المحتويات

تقديم.....3

I. الجزء الأول : تقديم عام.....7

1. مقدمة.....9
2. السياق العام.....12
3. طبيعة الأرضية وأهدافها ومجالات تدخلها.....13
4. منهجية بلورة الأرضية.....14
5. المجالات الكبرى والمبادئ المؤسسة للأرضية.....14
6. الجدولة الزمنية للتنفيذ.....17

II. الجزء الثاني : اختيار المحاور والعمليات.....19

1. اختيار المحاور.....21
2. اختيار العمليات.....21
3. الجهات المعنية بالعمليات.....22

III. الجزء الثالث : المحاور و مضامين العمليات.....25

محور التربية.....27

تقديم المحور.....27

بطاقات العمليات.....29

محور التحسيس.....36
تقديم المحور.....36
بطاقات العمليات.....39
محور تكوين المهنيين.....54
تقديم المحور.....54
بطاقات العمليات.....57
العمليات المشتركة بين المحاور الثلاثة.....69
العمليات المشتركة.....69
بطاقات العمليات.....39
IV. الجزء الرابع : شروط ومسؤوليات التفعيل.....77
V. الجزء الخامس : ملاحق.....81

الجزء الأول :
تقديم عام

لجنة الاشراف على إعداد خطة العمل الوطنية
للنهوض بثقافة حقوق الانسان

1. مقدمة عامة

تندرج **الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان**، كمشروع وطني، في إطار الدينامية العامة التي يعرفها المجتمع المغربي في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها منذ عدة سنوات، بمساهمة أطراف متعددة حكومية وغير حكومية : سياسية وحقوقية ومدنية بشكل عام، ومن خلال مجهود متواصل، من جهة، ومسار غير يسير، من جهة أخرى.

وهي ترتبط بلحظة هامة في تاريخ البلاد، تتميز بالتحول من التركيز فقط على بعد حماية الحقوق الفردية والجماعية، إلى تعاظم الاهتمام ببعد النهوض بثقافة حقوق الإنسان، كآلية فعالة لتفعيل الحماية وضمان تملكها وديمومتها، ولجعل الضمانات التشريعية والمؤسساتية والإدارية، في مجال حماية حقوق الإنسان، تترسخ كاختيارات وتفعل على أرض الواقع.

يتوخى هذا المشروع تأهيل المجتمع المغربي ليلتقي حول **أرضية** قيمية مشتركة، تشكل فيها مبادئ الكرامة والحرية والمساواة والعدل والتضامن والتسامح وقبول الاختلاف، قواعد لعلاقة الأفراد فيما بينهم، في حياتهم الخاصة والعامة، ومن سائر المواقع التي يوجدون فيها، و محددات للممارسة اليومية للإدارة ولسائر المؤسسات المدبرة للشأن العام في معاملاتها مع المواطنات و المواطنين.

ونظرا للارتباط الوثيق بين حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، و سعيا لتنمية مواطنة نشيطة ومساهمة في تدعيم المقاربة الحقوقية والديمقراطية التشاركية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انخرطت فيها بلادنا، تفتح الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ورشا مجتمعيا كبيرا ذا بعد تاريخي يهدف التأسيس لفعل ثقافي و تأهيلي يعيد بناء الوعي و السلوك اتجاه الذات والأخر والمجتمع بصفة عامة، ويضمن مواطنة كاملة .

تحيل " **الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان**'' **على** :

- المفهوم الكوني لحقوق الإنسان كتراث إنساني مشترك للبشرية ساهمت في بلورته مختلف الشعوب و الثقافات عبر العالم ؛
- المقتضيات ذات العلاقة بالنهوض بحقوق الانسان، في مجموع الصكوك الدولية ذات الصلة، والتي صادق عليها المغرب[4]، و ما ترتب عن ذلك من التزامات قانونية وأخلاقية في هذا المجال؛
- ديباجة الدستور التي تنص على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا؛

[4] أنظر الملحق: لائحة الفاعلين والفعاليات التي ساهمت مع مسلسل إعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

- البعد الكوني للثقافة المغربية الغنية والمركبة، والتي نشأت وتطورت عبر القرون، و اغتنت بالديانات السماوية و أساسا الدين الإسلامي وقيمه الإنسانية، و تغذت من روافد و مشارب حضارية ولغوية و جغرافية مختلفة: عربية، أمازيغية، عبرية، إفريقية ومتوسطية لتعزيز تفاعلها الإيجابي مع مختلف الثقافات الإنسانية الأخرى.

تشكل هذه الأرضية أساسا للمواطنة والشعور بالانتماء، وتوفر في ذات الوقت، وفي علاقة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، دعامة قوية لتربية الأجيال على تقدير الذات والإحساس بالكرامة وعلى احترام التنوع والاختلاف وصيانتهما كمصدر استقرار وإثراء وتنمية مجتمعية.

ماذا نقصد بثقافة حقوق الإنسان ؟

ثقافة حقوق الإنسان هي مجموع المعارف والأفكار والمواقف والاتجاهات والخبرات والسلوكات والممارسات والمؤسسات وأنماط الحياة التي تنبني على اعتبار أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة ،المتأصلة فيهم كبشر، وفي الحقوق المترتبة عن ذلك للأفراد والجماعات، وفي المسؤوليات التي تعود للدولة تجاهها.

وقد برهنت التجربة، عبر العقود وفي عدة جهات من العالم، بأن إقرار هذه المبادئ وتضمينها في التشريعات أمر هام وضروري، لكن تطبيقها الأمثل وممارستها في الواقع رهين باستدماجها الواعي، كثقافة، في العقل والوجدان، والعمل بها بالتالي في سائر المواقع والوضعيات من منطلق الوقاية. من هذا المنطلق تشكل ثقافة حقوق الإنسان أكبر تحد يواجهه مجتمع ما ليعطي للاختيارات التي يتبناها في مجال احترام حقوق الإنسان وبناء دولة الحق ليس مصداقيتها فحسب، بل أيضا دلالتها العميقة وقدرتها الفعلية على التأثير.

ما هو الإطار العام للأرضية ؟

تعتبر هذه الأرضية إطارا توجيهيا ومنهجيا يتضمن أهدافا ومضامين مبنية على تصور لأولويات اللحظة والحاجيات المنبثقة منها، للمدى القريب والمتوسط، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

لذا، فهي تشكل أداة بيد مختلف الفاعلين لتملكها، من خلال إغنائها وإعطائها بعدا ومدلولا ملموسا، في إطار خطط استراتيجية قطاعية ومجالية وموضوعاتية وطنية وجهوية، تتفاعل إيجابا مع تراكماتهم

وتحفز على تقوية وتوسيع وهيكلة الديناميات والالتزامات بإعمال مبادئ وقيم حقوق الإنسان، في ميادين تدخلهم على اختلاف أدوارهم ووظائفهم ومسؤولياتهم.

لماذا صفة أرضية مواطنة ؟

تستمد هذه الأرضية صفتها المواطنة من كونها تسعى للاستجابة لحاجة مزدوجة :

- من جهة، التأكيد على دور ومسؤولية المؤسسات في احترام و تعزيز وتفعيل مبادئ ومقتضيات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، والإسهام في التنمية المجتمعية والبناء الديمقراطي؛
- من جهة ثانية، تنمية الوعي بحقوق الإنسان بما تعنيه من تقوية للقدرات ومن تمكين للأفراد و الجماعات من التمتع بتلك الحقوق كاملة، والمطالبة بها في حالة الخصاص، وحمايتها من كل أشكال الانتهاكات والنهوض بها.

ما موقع الأرضية في الدينامية الوطنية ؟

تستمد هذه الأرضية مشروعيتها من كونها انطلقت من معاينة لواقع التشتت وضعف التراكم، الذي يميز المبادرات والبرامج والجهود، التي يبدلها مختلف الفاعلين حكوميين وغير حكوميين، على مستوى النهوض بحقوق الإنسان، وضرورة وضع أداة وإطار لتنسيق العمل وتعضيد الجهود في هذا المجال، قصد تحقيق تراكمات ودينامية مجتمعية مستدامة، من شأنها بلورة ثقافة وممارسة حقوقية متجذرة داخل مختلف مكونات المجتمع.

إن هذه الأرضية، بقدر ما تسعى إلى خلق دينامية ومد الجسور بين مختلف الفاعلين، أخذا بعين الاعتبار موقع ومسؤولية كل فاعل على حدة، فإنها لا تشكل بديلا عن المبادرات المبرمجة، أو التي في طور الإنجاز، أو إطارا إدماجيا لها. كما أنها لا تهدف إلى الحد من حرية واستقلالية الفاعلين المساهمين في بلورتها أو المعنيين بأجرأتها، بل تسعى إلى تدعيم المبادرات بمختلف أشكالها، من خلال التعضيد والشراكة الدينامية التي تتوخى خلقها.

إجمالا، إن **الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان** تطمح لتكون إطارا مرجعيا عاما، من حيث منهجيته ومضامينه، مطروح على مختلف الفاعلين المعنيين تملكه وأجرأته، وفق خصوصيات مجالات تدخلهم وطبيعة المحيط والفئات المرتبطة بهم.

2 . السياق العام

تنطلق ''الأرضية **المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان**'' من السياق الوطني والدولي بما يتيحه من فرص وما يطرحه من تحديات وإكراهات، و ما يستلزمه من متطلبات ملحة، في مجال حقوق الإنسان.

تتمثل الفرص المتاحة في عدة عوامل، منها :

- انطلاق مسلسل تدريجي و متنوع الأشكال والمجالات، منذ بداية التسعينات، تجلى في مجموعة من الإجراءات، على المستويات الدستورية والسياسية والقانونية والتشريعية والتربوية، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- اتساع نطاق الالتزام المبدئي بحقوق الإنسان في أوساط الفاعلين في الحقل السياسي والنقابي والمدني والإعلامي؛
- تطور نوعي لمساهمة الحركة الحقوقية، بمختلف مكوناتها العامة والخاصة في مجالات الحماية والنهوض عبر أنشطة الترافع والتحسيس في مجال حقوق الإنسان؛
- وجود تراكمات هامة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بمبادرة من السلطات العمومية و المجتمع المدني، بشكل مستقل، أو في إطار شراكات؛
- توفر سياق دولي محفز على نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال الإطار المعياري وبرامج الأمم المتحدة، وعدة منظمات دولية وجهوية، ذات الصلة بالموضوع.

وتتمثل التحديات والإكراهات في :

- انتشار مواقف واتجاهات وسلوكات معادية لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، في مختلف الفضاءات العامة والخاصة، والتي اخترقت شرائح واسعة من المجتمع، تتجلى في التعصب والكراهية والحقد والعنف والتمييز ورفض الآخر...؛
- شيوع ممارسات متناقضة مع مقتضيات المصلحة العامة، بمختلف تجلياتها، كتملص فئات واسعة من الواجبات والمسؤوليات المترتبة عن حقوق المواطنة، مثل ظاهرة الرشوة واستغلال النفوذ وعدم أداء الواجبات الضريبية وسوء تدبير المال والملك العام ؛
- وجود فئات واسعة من المجتمع لا تتمتع بالحد الأدنى من الإمكانيات التي تتيح لها المشاركة الفاعلة في المجتمع والاستفادة من التراكمات الحاصلة على مستويات البنيات والمصالح الأساسية؛

وبالنظر لكون النهوض بثقافة حقوق الإنسان فعل يتجاوز معرفة الحقوق إلى استدماجها في منظومة القيم والممارسات الفردية والجماعية والمؤسساتية، ولأن بناء دولة الحق مسلسل يندرج في الزمن، فإن تعزيز المكتسبات، بما يضمن ترسيخها وتوسيعها وديمومتها، يظل رهينا بمدى الاستجابة لمتطلبات تتعلق بمجالات منها :

- عدم تكرار ما جرى في السابق من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، الشيء الذي يتوقف أيضا على مدى تشبع المواطنات والمواطنين، في كل المواقع والمسؤوليات، بثقافة حقوق الإنسان كما عبر عن ذلك تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة ؛
- مواجهة تحديات المستقبل، في مجال العدالة الاجتماعية والبناء الديمقراطي والتنمية المستدامة، تحتاج لتأهيل الموارد البشرية بمقاربة حقوقية ومواطنة، ترسخ الحقوق وتقابلها بالمسؤوليات تجاه حقوق الآخرين والمجتمع، ضمن تصور شمولي ومندمج؛
- تطوير المبادرات الحالية في مجالات التربية وتكوين المهنيين والتحسيس، بما يضمن لها حدا أدنى من النجاعة والقدرة على التأثير، على المدى المتوسط والبعيد، وما يتطلبه ذلك من عمل على رصد وتنسيق كل الجهود، في إطار تخطيط محكم وعقلاني وتشاركي.

3. طبيعة الأرضية وأهدافها ومجالات تدخلها

إن ''**الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان**'' مشروع حقوقي وثقافي وبيداغوجي، ذو بعد مجتمعي يهدف التأثير الإيجابي على العقليات والسلوكات، ويتطلب انخراطا واسعا، و هو بذلك يندرج في الزمن و يستلزم المثابرة والنفس الطويل.

إن هاته الأرضية، كمشروع وطني، من حيث الأبعاد، وتشاركي، من حيث المقاربة، يتوخى الاستجابة لغاية مجتمعية وهدف مباشر مترابطين :

- **الغاية المجتمعية** : وتكمن في تملك المجتمع عموما، و من يوجدون في مواقع تمكنهم من ضمان إعمال حقوق الإنسان بشكل خاص، لثقافة حقوقية تتجلى في مواقف وسلوكات وممارسات تحترم معايير وقيم حقوق الإنسان، وتنعكس إيجابا على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات.
- **الهدف المباشر**: وهو خلق ديناميكية تعبئ فاعلين حكوميين وغير حكوميين في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من أجل تنسيق وتوسيع الجهود الحالية والمستقبلية لفائدة النهوض بثقافة حقوق الإنسان، ضمن تصور يمنحها الانسجام والتكامل والاستدامة، ويوفر لها شروط الإبداع والتكيف مع الحاجيات المتجددة.

4 . منهجية[5] بلورة الأرضية

انطلاقا من غاياتها وأبعادها الاستراتيجية، اعتمدت هذه الأرضية في إعدادها مقاربة تشاركية وتعاقدية ما بين المكونات الأساسية المعنية بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان: السلطات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية.

وانطلاقا من منهجية ومسلسل إعدادها، تشكل هذه الأرضية منتوجا مشتركا يحظى بانخراط والتزام كافة المكونات في المساهمة الفاعلة في إنجاحها، كل من موقعه وفي إطار مسؤولياته.

وإذا كانت هذه المبادرة تتمتع بالمشروعية، من خلال منهجية إعدادها، فإن نجاح تفعيلها رهين أساسا بمدى قوتها الإلزامية ومأسستها القانونية والانخراط الفعلي للقطاعات الحكومية في أجرأتها وتوفير الوسائل المادية والمعنوية والإدارية لتفعيلها، وذلك بشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية.

5. المجالات الكبرى والبادئ المؤسسة للأرضية

ما هي مجالات التدخل ؟

اعتبارا لكون النهوض بثقافة حقوق الإنسان عملية متعددة الأبعاد والمكونات، ومراعاة للتحديات المرتبطة بمجال النهوض والسياق التاريخي لبلدنا، فإن الأرضية اعتمدت ثلاثة محاور مترابطة ومتفاعلة فيما بينها: التربية وتكوين المهنيين والتحسيس، كمداخل أساسية لخلق دينامية مجتمعية تمكن من تملك قيم وثقافة حقوق الإنسان من طرف مختلف مكونات المجتمع، أفرادا وجماعات ومؤسسات مع تضمين كل محور مجموعة من العمليات.

ما المقصود بالعملية ؟

دققت اللجنة مفهوم العملية بكونها تعني مجموعة من الأنشطة والمهام المندمجة بهدف تحقيق نتيجة قابلة للقياس وكفيلة بخلق تأثير مستديم إلى حد ما ومهيكل بالنسبة للدينامية الشاملة لتملك ثقافة حقوق الإنسان من قبل المجموعات والفاعلين المستهدفين.

وقد تم اختيار تلك العمليات انطلاقا من اعتبارين أساسيين :

قدرتها على خلق أكبر دينامية ممكنة وديمومة لتأثيرات نتائجها، حيث تستطيع أن تخلق الحاجة إلى الانخراط في عمليات جديدة استراتيجية ومهيكلة.

تميز الأنشطة والمهام المرتبطة بكل عملية بالبساطة والوضوح وعدم التفصيل، لتمكين الفاعلين المعنيين من القيام بأجرأة ملائمة وعملية انطلاقا من واقع وإكراهات وتراكمات وحاجيات كل منهم.

[5] أنظر منهجية اشتغال اللجنة في الملاحق.

تم تقديم كل عملية على الشكل التالي :

تعريف العملية	تعليلها	الأهداف الخاصة	الفئات المستفيدة	الفاعلون	النتائج والتأثيرات المنتظرة

تتوخى كل عملية تحقيق هدف أو أهداف خاصة مندرجة في إطار هدف أو أهداف استراتيجية عامة.

وقد تم الاستناد في اعتمادها واختيارها على المعايير التالية :

أن تكون :

- مندمجة ؛
- مؤسسة على رؤية و غاية وأهداف ؛
- ذات طابع مهيكل ؛
- نتائجها و تأثيرها واضح ومحدد ؛
- لها قدرة على خلق ديناميات ؛
- لها قدرة على إشراك عدة فاعلين من جهات مختلفة ؛
- لها قدرة على التعضيد والشراكة ؛
- ذات أثر يتسم بالديمومة.

وبانسجام مع ذلك، تم الاستناد في تحديد العمليات على ثلاثة أنواع من التقاطعات لخلق التوازن في التملك وتدخل الفاعلين في بلورتها وإنجازها، وذلك حسب الإمكانيات والفرص المتاحة:

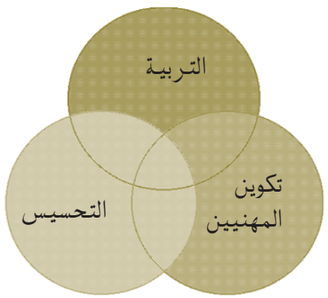

- **الثلث الأول** مخصص لعمليات ذات بعد أفقي، قابلة للتعضيد بين المحاور الثلاثة.
- **الثلث الثاني** مخصص لعمليات ذات بعد أفقي، قابلة للتعضيد بين محورين.
- **الثلث الثالث** خاص بكل محور.

ما هي البادئ المؤسسة للأرضية ؟

- **التعضيد** (synergie) **والترصيد** : (capitalisation) تعمل الأرضية على تهيئ شروط ربط الجسور بين مختلف المكونات لتجاوز المنظور القطاعي و التجزيئي ، الذي حد من فعالية ونجاعة المجهودات في السابق.

- **العرضانية** : (transversalité) تعتبر هاته الأرضية إطارا مشتركا للعمل والتفاعل، من خلال اعتماد مضامين ذات أبعاد أفقية، تعبر عن اهتمامات مشتركة لمختلف الفاعلين، حكوميين وغير حكوميين. ويشكل الطابع الأفقي للأرضية أهمية وجدوى، لكونه يتيح إمكانيات تجميع الطاقات وتعضيد الجهود والوسائل، حول برامج وأهداف مشتركة.
- **التقاطع والتشارك والتكامل** : لا تشكل هاته الأرضية إطارا شاملا لكل العمليات والمبادرات الرامية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، المخطط لها أو التي في طور الإنجاز من قبل مختلف الفاعلين. بل تتكامل مع كافة المجهودات المبذولة وطنيا وجهويا و قطاعيا، من أجل ضمان التقاطعات الممكنة وفرص تعضيد الطاقات والوسائل. كما أن أجرأتها عمليا تبقى من مهام ومسؤوليات مختلف الفاعلين، أخذا بعين الاعتبار خصوصياتهم وتراكماتهم وطبيعة الرهانات المطروحة عليهم.

6. الجدولة الزمنية للتنفيذ

إن هاته الأرضية مبرمجة على مدة زمنية محددة في خمس سنوات، مكونة من ثلاث مراحل مترابطة ومتداخلة : المرحلة التمهيدية و المرحلة التنفيذية و مرحلة التقييم.

المرحلة التمهيدية	تمتد خلال السنة الأولى وتهدف التحضير والتخطيط الوطني والقطاعي، بما يتطلبه ذلك من إعداد الشروط القبلية للتنفيذ ومن ذلك : - توفير الآليات المؤسساتية؛ - تكوين هيئة المتابعة؛ - القيام بعمليات التشاور والتعبئة لضمان الانخراط الواسع؛ - اتخاذ الإجراءات القانونية التنظيمية والتدبيرية للأرضية؛ - اتخاذ قرارات عمومية بما فيها إعداد الميزانيات؛ - تحديد وتوزيع الالتزامات؛ - التعريف والتحسيس بالأرضية وبمضامينها و رهاناتها وأهدافها؛ - التدقيق في مضامين وأهداف ومنهجيات العمليات، من طرف مختلف الشركاء والفاعلين المعنيين بالمشروع.
المرحلة التنفيذية	تمتد لمدة ثلاث سنوات وتشمل أجرأة العمليات المبرمجة عبر تنفيذها على أرض الواقع.
مرحلة التقييم	يتم تخصيص السنة الخامسة لتقييم النتائج والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتخطيط لاستراتيجية، على مدى أبعد، ارتكازا على التراكمات المحققة والديناميات المتبلورة.

الجزء الثاني :
المحاور والعمليات

1. اختيار المحاور

تم اختيار التربية وتكوين المهنيين والتحسيس كمحاور مركزية لهذه الأرضية لاعتبارين:

- يتمثل الاعتبار الأول في كونها من ضمن الروافع الأساسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، انسجاما مع توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا المجال ؛
- أما الاعتبار الثاني فيحيل على السياق المغربي، وما راكمه من تجارب في هذا المجال، و ما يعرفه حاليا من فرص متاحة وإكراهات، تستدعي تحديد أولويات مرحلية متناسبة مع الحاجيات والمدة الزمنية المحددة لهذه الأرضية.

يستند اختيار **التربية** باعتبارها تتجه لمختلف فئات المجتمع، وأساسا **الأجيال الصاعدة** المراهن عليها لتعزيز وتطوير مكتسبات المغرب في مجال حقوق الإنسان، والحرص على عدم تكرار ما جرى في الماضي من انتهاكات جسيمة لتلك الحقوق ، ومواجهة التحديات التنموية المستقبلية؛

يعني **تكوين المهنيين** التوجه بصفة خاصة للمسؤولين على **إنفاذ القوانين** و لذوي المواقع ذات التأثير المباشر على أوسع الفئات المجتمعية، وذلك للنهوض بثقافة حقوق الإنسان و ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنات والمواطنين، وكذا إعطاء مغزى للإصلاحات الجارية والمرتقبة في هذا المجال، وجعلها واقعا ملموسا ومعاشا في الحياة اليومية؛

يبرر **التحسيس** بكونه يتجه عموما لجمهور عريض، قصد مواجهة مظاهر الإقصاء والتمييز والعنف والكراهية، وتوسيع **دائرة القيم الإنسانية المشتركة** بين سائر المغربيات والمغاربة في تنوعهم، ليعيشوا في إطار يضمن احترام كرامتهم الإنسانية. إضافة لاستهداف فئات **ذات الوضع الهش**، نظرا لحاجياتها الخاصة المسجلة في المرحلة الراهنة.

2. اختيار العمليات

شكل توخي المصداقية والقابلية للإنجاز خلفية أساسية للعمليات المقترحة، التي تحكمت في انتقائها اعتبارات من أبرزها :

- **اعتبارات منهجية** عامة تتوخى الفعالية والنجاعة، كما وردت في الجزء الأول ضمن المبادئ المؤسسة (التعضيد والترصيد و العرضانية والتشارك والتكامل) والمعايير المعتمدة (الطابع المندمج والمهيكل و القادر على خلق ديناميات...).

- **اعتبارات سياقية** تستحضر الغاية المجتمعية من النهوض بثقافة حقوق الإنسان التي تندرج، كطموح، في الزمن الطويل، لكنها تراعي مميزات اللحظة بتراكماتها وإمكاناتها الموضوعية والذاتية وأولوياتها ، في أفق إحداث أثر فعلي في المجالات المستهدفة والتحفيز على تعبئة جهود أكبر في المستقبل القريب. و في هذا الإطار تتوخى العمليات نوعين من التأثير : تقوية وتحصين المكتسبات بالفعل التربوي والتكويني والتحسيسي، والحث على التفعيل الأمثل للإصلاحات الكبرى، التي دعت إليها مختلف الفعاليات السياسية والمدنية، وأكدها تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وتقرير الخمسين سنة من التنمية البشرية.

- **اعتبارات بيداغوجية** تجعل من العمليات المقترحة توجهات كبرى ونماذج لأوراش مفتوحة، في حاجة للبلورة عبر النقاش والحوار ، في أفق التفعيل من قبل أوسع الفاعلين المعنيين، ووفق مقاربات مجددة ذات بعد تطبيقي يتوخى فعل القرب، وتوظيف الخبرات والتجارب الميدانية والانفتاح على الإبداع.

3. الجهات المعنية بالعمليات

تم التمييز في هذا المجال بين ثلاث جهات هي : الفاعلون المسؤولون عن تنفيذ العمليات ، و الفئات المستفيدة من العمليات ثم الفئات المستهدفة بالعمليات:

▪ الفاعلون :

وفقا لمعايير الأمم المتحدة[6] ، تعود مسؤولية تفعيل حقوق الإنسان والنهوض بها ومراقبة تطبيقها بالدرجة الأولى إلى الدولة، ممثلة في مؤسساتها وأجهزتها وموظفيها، بمقتضى التزاماتها المنبثقة عن التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة. وبموجب نفس المرجعية تعود تلك المسؤولية أيضا لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين، أفرادا ومؤسسات.

[6] الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً - 9 ديسمبر 1998

▪ الفئات المستفيدة

المقصود بالفئات المستفيدة الأفراد أو المجموعات التي تتوخى العمليات التأثير عليهم مباشرة، بحكم المواقع والمسؤوليات والأدوار التي يقومون بها، باعتبارهم وسطاء مؤثرين على التوجهات والمواقف والسلوكات الفردية والجماعية والمؤسساتية.

▪ الفئات المستهدفة

الفئات المستهدفة هي المقصودة في نهاية المطاف بهذه العمليات، من خلال الفئات المستفيدة التي لها علاقة بها، بحكم المسؤولية المهنية أو الجمعوية أو غيرها من العلاقات. يتعلق الأمر بمجموع المواطنين والمواطنات، وحسب الحالات بشرائح معينة مثل النساء والأطفال والشباب أوفئات أخرى... ولكونها تشمل كافة شرائح المجتمع فإنها معنية إجمالا بكافة العمليات.

الجزء الثالث :
المحاور ومضامين العمليات

ورشة التربية
في لقاء 7 يوليوز 2006

ورشة التحسيس
في لقاء 7 يوليوز 2006

ورشة تكوين المهنيين
في لقاء 7 يوليوز 2006

محور التربية

تقديم المحور

ما المقصود بالتربية على حقوق الإنسان ؟

التربية في إطار عملية النهوض بثقافة حقوق الإنسان هي صيرورة أفقية تشمل كل الممارسات المؤسساتية، التي تهم تنشئة المواطن والمواطنة، وتنمية شخصيتهما الإنسانية، بكل أبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية والثقافية، وهي بذلك تستشرف المدى البعيد لكونها تهم الناشئة وأجيال المستقبل، في أفق التشبع بثقافة حقوق الإنسان، وتمثلها في المعرفة والسلوكات والممارسات.

لماذا التربية على حقوق الإنسان ؟

التربية على حقوق الإنسان تندرج ضمن استراتيجيات التطور والتغيير الاجتماعي وديناميةالإصلاح والتأهيل، للنهوض بالمشروع المجتمعي التنموي والديموقراطي الحداثي، عبر تملك قيم ثقافة حقوق الإنسان من طرف المؤسسات المكلفة بالتنشئة الاجتماعية، خاصة للناشئة، في مجالات التكوين الأساسي (المدرسي والأسري...)، وجعلها موجهة للسياسات العمومية ولكل متدخل في مجال التنشئة والتربية والتكوين.

ولكون الصيرورة التربوية تستهدف الأطفال واليافعات واليافعين، في طور التنشئة وبناء الذات والشخصية وتنمية الكفايات المعرفية والتواصلية والحياتية، فهي مؤهلة لاستيعاب واستبطان وتمثل قيم ومبادئ ثقافة حقوق الإنسان، مما يشكل ضمانة أساسية للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان ببلادنا وتحصينها ضد الخروقات الماسة بحقوق الأفراد والجماعات، وتيسير التسامح والتضامن والحرية والمساواة واحترام القانون والحقوق.

ما هي التراكمات والتحديات الكبرى في هذا المجال ؟

عمل عدة متدخلين، خلال العقد الأخير، قطاعات ومؤسسات رسمية ومنظمات المجتمع المدني، على بلورة وتنفيذ برامج عمل بصيغ وآليات مختلفة ومتنوعة، رامت كلها تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية على قيمها ومبادئها، و مكنت من تحقيق تراكمات واكتساب تجارب واعدة في المجال.

إن التربية بمختلف قنواتها تواجه اليوم تحديات تتعلق بالجودة من خلال نوعية الكفايات التي تنميها لدى الأطفال والشباب، لتنمية قدراتهم الشخصية في أفق تحقيق استقلاليتهم وتأهيلهم لممارسة مواطنة نشيطة. و قد أبرزت تقارير ذات صلة بأن أحد معايير تلك الجودة تتمثل في مؤسسة/ مدرسة تحترم حقوق الإنسان كنسيج يهيكل الفعل التربوي بما يحيل عليه من مضامين وعلاقات وطرائق، ودعائم بيداغوجية ومعينات ديداكتيكية، وبنيات وآليات التوجيه و التدبير والتنشيط التربوي.

ما هو الهدف الاستراتيجي للتربية على حقوق الإنسان ؟

اعتماد المؤسسات ذات الوظيفة التربوية في مرجعياتها واختياراتها و مناهجها وآلياتها البيداغوجية والإدارية وفضاءاتها أرضية قيمية مستمدة من مبادئ حقوق الإنسان، ومتسمة بالانسجام وبالقدرة على إحداث أثر دائم .

ما هي الأهداف المرتبطة بالأرضية ؟

- بلورة تعاقد حول أرضية منسجمة من القيم و الممارسات التي تحترم مبادئ حقوق الإنسان في جميع مجالات المنظومات ذات الوظيفة التربوية وأطرافها ؛
- أجرأة هذا التعاقد من بجعل المنظومات والمؤسسات المعنية بمجال التربية تقوم على مبادئ حقوق الإنسان من خلال المضامين والطرق والعلاقات والآليات وبنيات التدبير الإداري والبيداغوجي ؛
- إدراج احترام ونشر ثقافة حقوق الإنسان ضمن المسؤوليات و المهام الموكولة للفاعلين التربويين بمختلف أدوارهم (واضعو المناهج و هيأة التدريس والتنشيط ومؤلفو وناشرو الكتب المدرسية والأدبيات الموجهة للأطفال...)؛
- تطوير مجال البحث والدراسات والتدريس في مجال حقوق الإنسان بالجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات المهتمة بالتكنولوجيات الحديثة.

العمليات المقترحة في محور التربية

1 - بلورة إطار مرجعي مؤطر للفعل التربوي من منطلق مبادئ وقيم حقوق الإنسان ؛

2 - تطوير ملاءمة المضامين والمناهج والعلاقات التربوية مع ثقافة حقوق الإنسان ؛

3 - تأهيل الوارد البشرية ذات الوظيفة التربوية ؛

4 - إنتاج دعامات بيداغوجية للتربية على حقوق الإنسان ؛

5 - تعميم مادة حقوق الإنسان في سائر أسلاك وتخصصات التعليم العالي بالجامعات المغربية ومعاهد تكوين الأطر ؛

6 - خلق شبكة بين الفاعلين التربويين في سائر القطاعات المعنية بالأطفال والشباب.

1- بلورة إطار مرجعي مؤطر للفعل التربوي من منطلق مبادئ وقيم حقوق الإنسان

التعليل

يتطلب جعل المنظومات التربوية تستدمج ثقافة حقوق الإنسان ضرورة ضمان انسجام بين مضامين البرامج التربوية، في مختلف القطاعات المتدخلة في مجال التربية والتكوين، مع الانفتاح على تعددية المقاربات والبرامج والمواد والدعامات والأنشطة المدرسية وغير المدرسية، وهذا يقتضي بلورة إطار مرجعي مؤطر للفعل التربوي من منطلق مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**بلورة إطار مرجعي مؤطر للفعل التربوي من منطلق مبادئ وقيم حقوق الإنسان**
الهدف الخاص	إعداد دليل وطني يوجه الفعل التربوي بمختلف تمظهراته (مضامين، طرق، علاقات، فضاءات...) وفي سائر القطاعات المتدخلة في مجال التربية والتكوين (النظامية وغير النظامية).
الفئات المستفيدة	- مخططو السياسات التربوية (المدرسية) ؛ - الفاعلون التربويون بكل فئاتهم ؛ - المنظمات النقابية والمهنية ذات العلاقة بمجال التربية والتكوين.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالتربية والتكوين ؛ - الكفاءات والخبرات الفاعلة داخل القطاعات المعنية (حكومة، مؤسسات وطنية، جمعيات، جامعة) ؛ - المختصون في مجال حقوق الإنسان.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- إطلاق ديناميكية عبر النقاش والحوار بين المتدخلين والمعنيين لإنتاج وثيقة مرجعية تشكل القاسم المشترك في تربية الجيل الصاعد بما يتناسب وثقافة حقوق الإنسان ؛ - جعل الممارسات البيداغوجية، بتجلياتها الملموسة والمعاشة، تعتمد '' دفتر تحملات '' قائم على مبادئ حقوق الإنسان / الطفل في الحياة اليومية.

2. تطوير ملاءمة المضامين والمناهج والعلاقات التربوية مع ثقافة حقوق الإنسان

التعليل

تتوفر تراكمات هامة في مجال انفتاح المناهج، خاصة في النظام التعليمي، على قيم حقوق الإنسان. لكن التجربة لا زالت في بدايتها وتواجهها تحديات كبرى على مستوى الانسجام بين التوجهات المتضمنة في الوثائق المؤطرة والترجمة الفعلية على مستوى، البرامج من جهة، وعلى مستوى الطرق والممارسات التربوية، من جهة ثانية.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**تطوير ملاءمة المضامين والمناهج والعلاقات التربوية مع ثقافة حقوق الإنسان**
الهدف الخاص	تعزيز إدماج مفاهيم ومبادئ ثقافة حقوق الإنسان في مضامين المناهج والطرق والعلاقات التربوية.
الفئات المستفيدة	- واضعو المناهج ودفاتر التحملات لإنتاج الدعامات التربوية ؛ - مؤلفو الكتب المدرسية والأدبيات الموجهة للأطفال والشباب ؛ - الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التربوية.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية بالتربية والتكوين ؛ - بالنسبة للتربية الوطنية (اللجنة الدائمة للبرامج، مرصد القيم...) ؛ - المؤسسات والمنظمات ذات الصلة ؛ - المختصون في مجال التربية على حقوق الإنسان.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- وجود دينامية داخل القطاعات التربوية المعنية حول مشاريع إدماج مبادئ ثقافة حقوق الإنسان في البرامج والمناهج والدعامات التربوية ؛ - تنقية المضامين من المفاهيم المنافية لثقافة حقوق الإنسان ؛ - تعزيز وتطوير الشراكة بين الفاعلين المعنيين في مجال التربية على حقوق الإنسان ؛ - تحسن في العلاقات والطرق التربوية المعتمدة في الممارسات التربوية.

3. تأهيل الوارد البشرية ذات الوظيفة التربوية

التعليل

تلعب الأطر التربوية دورا حاسما في التربية والتكوين. إن المناهج والدعامات البيداغوجية ضرورية للتربية على حقوق الإنسان لكن يبقى دور المدرس (ة) و/أو المنشط (ة) أساسيا ، سواء من خلال تعامله مع المضامين المقررة، أو الطرق التي ينهجها، أو العلاقات التي يربطها، أو من خلال السلوكات الشخصية.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**تأهيل الوارد البشرية ذات الوظيفة التربوية**
الهدف الخاص	تنمية كفايات الأطر التربوية من خلال التكوين الأصلي والتكوين أثناء الخدمة للوعي بالبعد التربوي لثقافة حقوق الإنسان وتفعيلها في تعاملهم مع الأطفال والشبان (احترام حقوق الطفل، عدم استعمال العنف...).
الفئات المستفيدة	- هيأة التدريس بمراكز تكوين الأطر التربوية ؛ - الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التربوية ؛
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية بالتربية والتكوين ؛ - مراكز التكوين ؛ - المؤسسات والمنظمات الحقوقية ؛ - القطاعات المعنية بالتكنولوجيا الحديثة ؛ - المؤسسات الجامعية و تكوين الأطر العليا.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تعزيز مكتسبات الأطر التربوية والنشيطة في مجال التربية على حقوق الإنسان ؛ - استفادة الأطر التربوية من دورات تكوينية تؤهلهم للقيام بمسؤولياتهم المهنية تجاه الأطفال والشبان، بما يحترم حقوق الإنسان/ الطفل في الممارسات المهنية اليومية.

4. إنتاج دعامات بيداغوجية للتربية على حقوق الإنسان

التعليل

تعتمد التربية على حقوق الإنسان على سائر التقنيات التربوية، وتقوم بشكل خاص على تلك التي تنمي الوعي بالقيمة الذاتية، والاشتغال على الأحكام المسبقة في العلاقة بالآخرين، ومعالجة المفارقات القيمية في الحياة الاجتماعية، وتعتمد مبادئ المشاركة، وتوظيف التجربة الشخصية ...

إن توفير دعامات بيداغوجية لا يحد من إبداع المربين بل يحفزهم انطلاقا من أمثلة مستقاة من تراكم الخبرات الوطنية، التي تحتاج إلى تطوير، مع الاستئناس بتجارب المربين في جهات أخرى وسياقات مغايرة.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**إنتاج دعامات بيداغوجية للتربية على حقوق الإنسان**
الهدف الخاص	إعداد وإنتاج دعامات بيداغوجية للتربية على حقوق الإنسان، في مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بالتربية، اعتمادا على أنسب التقنيات وعلى أدوات ذات طبيعة إعلامية ومناهج التنشيط الثقافي والاجتماعي والتربوي والإعلامي، وعلى مقومات وتقنيات الفنون.
الفئات المستفيدة	- الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التربوية ؛ - أطر التنشيط التربوي ؛ - المكونون.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية (التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، كتابة الدولة المكلفة بالشباب، وزارة الثقافة) ؛ - المنظمات والمؤسسات ذات الخبرة في البحث و التربية على حقوق الإنسان ؛ - الفعاليات الفنية والإبداعية والتربوية (الائتلاف المغربي للثقافة والفنون...) ؛ - المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- وضع، رهن إشارة المربين، أدوات ووسائل بيداغوجية للتربية على حقوق الإنسان متلائمة مع مقوماتها القائمة على المشاركة والتفاعل والتمثل والتملك، ومحفزة على الإبداع بصددها ؛ - توفير عدة أدوات بيداغوجية متنوعة الاستعمال (تربوية وفنية وثقافية وإعلامية للتربية على حقوق الإنسان) قابلة للاستثمار ؛ - إدماج وإشراك المبدعين والفنانين في جهود وبرامج النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

5 . تعميم مادة حقوق الإنسان في سائر أسلاك وتخصصات التعليم العالي بالجامعات المغربية ومعاهد تكوين الأطر

التعليل

الحاجة إلى تطوير التكوين الأكاديمي العالي في مجالات التخصصات المرتبطة بثقافة حقوق الإنسان، وإدماج الجامعة المغربية ومؤسسات البحث العلمي في مسلسل النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتوفير الأطر الأكاديمية في المجال لدعم المعرفة العلمية بالواقع وإنتاج تراكم معرفي وعلمي في مجال حقوق الإنسان وقيمها وثقافتها.

العملية	
التعريف بالعملية	**تعميم تدريس مادة حقوق الانسان في سائر أسلاك وتخصصات التعليم العالي بالجامعات الغربيّة ومعاهد تكوين الأطر**
الهدف الخاص	إقرار وحدات تكوين وتخصص وبحث جامعي، في مجال من مجالات حقوق الإنسان، على مستوى كل جامعة أو معهد غير تابع للجامعة، وتنمية الإطار المعرفي والمرجعيات العلمية والفكرية وتوفير الأطر الأكاديمية المؤهلة في الموضوع.
الفئات المستفيدة	- هيأة التدريس والتكوين والبحث في الجامعات ومعاهد تكوين الأطر ؛ - الطلبة الجامعيون ؛
الفاعلون	- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي و تكوين الأطر ؛ - الجمعيات والمنظمات و المؤسسات ذات الصلة بالمجال ؛ - مختلف الجامعات المغربية والمعاهد العليا التابعة لمختلف القطاعات.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- وجود دينامية داخل الجامعات والمعاهد العليا حول مشاريع بحث في الموضوع وإنشاء تخصصات في مختلف المسالك حول حقوق الإنسان ؛ - مضاعفة عدد الأبحاث المهتمة بالمجال على المستوى الجامعي والتعليم العالي ؛ - خلق شراكات بين الجامعة والمعاهد العليا والفاعلين المعنيين في مجال حقوق الإنسان.

6. مأسسة التربية على حقوق الإنسان في قطاعات الشباب والطفولة

التعليل

الحاجة إلى إقرار التربية على حقوق الإنسان، كمكون أساسي من مكونات مختلف السياسات العمومية الخاصة بالشباب والطفولة، وأجرأة ذلك على مستوى البنيات الإدارية والوظيفية لهذه القطاعات والمؤسسات، وتوفير آليات للتوجيه والتنسيق والتتبع والتقويم، تمكن من الترصيد، وتقويم الخطط والبرامج.

العملية	
التعريف بالعملية	**مؤسسة التربية على حقوق الإنسان في قطاعات الشباب والطفولة**
الهدف الخاص	- تمكين مختلف الجمعيات والمؤسسات والفعاليات العاملة في مجال الطفولة والشباب من هياكل وإطارات مؤسساتية قارة للتتبع والتنسيق والتوجيه، وتأهيل بنيات التدبير الإداري والبيداغوجي والتعاون من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها.
الفئات المستفيدة	البنيات المحلية والجهوية والمركزية للقطاعات الواردة أعلاه.
الفاعلون	كتابة الدولة المكلفة بالشباب ؛ - وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ؛ - وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ؛ - كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين ؛ - كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني ؛ - وزارة العدل ؛ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ؛ - وزارة الثقافة ؛ - كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية ؛ - الجماعات المحلية.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- وجود شبكة وظيفية للتنسيق والتعاون بين الآليات المعنية، من جهة، وفيما بينها وبين مختلف الفاعلين والشركاء من المجتمع المدني ؛ - توفير الإطار الإداري والتنظيمي لبنية التربية على حقوق الإنسان داخل الهيكل الإداري والوظيفي للقطاعات المعنية ورصد الاعتمادات المادية والموارد البشرية المؤهلة ؛ - وجود شراكات وميكانزمات التعاون مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

محور التحسيس

تقديم المحور

ما المقصود بالتحسيس على حقوق الإنسان ؟

التحسيس بثقافة حقوق الإنسان هو فعل بيداغوجي وتواصلي يتوخى النشر الواسع لهذه الثقافة والتوعية بما تحيل عليه من معارف واتجاهات وسلوكات، وذلك في أفق استدماجها وتملكها من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات، وترجمتها إلى ممارسة في الحياة اليومية.

يسعى التحسيس بثقافة حقوق الإنسان إلى الإسهام في التوعية بحقوق الإنسان عامة، وترسيخها كحقوق متأصلة في البشر، بهدف المطالبة بها والتمتع بها و الدفاع عنها وحمايتها من الانتهاك واحترام حقوق الآخرين. و هو يستهدف عمليا أوسع مكونات المجتمع ، مؤسسات وأفرادا وجماعات. لكنه، من منطلق الإنصاف والفعالية، وأخذا بعين الاعتبار للتراكمات والحاجيات ، يتوجه بالدرجة الأولى إلى :

- الفئات **ذات الوضع الهش المعرضة**، أكثر من غيرها، لهضم حقوقها بهدف توعيتها وتمكينها من أدوات الدفاع عنها؛
- **الجهات المهمشة** التي لا تواكب ولا تستفيد من نتائج التنمية البشرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- **الفاعلون الذين لهم علاقة متواصلة عن قرب** بالمواطنين والمواطنات بحكم موقعهم ''الوسيطي'' الذي يمكن من استدماج المقاربة الحقوقية في سائر معاملاتهم ومضاعفة آثار تدخلهم؛
- **الفاعلون الأساسيون في مجالات الاتصال والإعلام الجماهيري والإنتاج الثقافي** والفني، وذلك بحكم حجم نفوذهم وتأثيرهم في نشر القيم والتأثير على أنماط السلوكات الاجتماعية.

لماذا التحسيس بحقوق الإنسان؟

يشكل التحسيس عملية متواصلة ومندمجة ذات تأثير على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وتتميز بكونها دينامية متشعبة القنوات والأشكال والفضاءات ، ومتنوعة من حيث التعابير، وذلك بهدف النفاذ إلى أوسع المؤسسات والشرائح والفئات والمجالات والجهات، كما يعتبر التحسيس القاعدة المشتركة

بين سائر آليات النهوض بثقافة حقوق الإنسان، باعتبار أن أنشطته قد تكون مستقلة أو مرافقة لعمليات التربية والتكوين.

وتتمثل ميزة التحسيس، بناء على ذلك، في كونه يهم مجالات الحياة الخاصة والعامة، ويساهم في تقليص الفوارق القطاعية والفئوية والجهوية في الوعي بالحقوق والواجبات وممارستها، وفي توسيع قاعدة القيم المشتركة في مجال تبني واحترام حقوق الإنسان.

ما هي التراكمات والتحديات الكبرى في هذا المجال ؟

واكب الاهتمام بالنهوض بحقوق الإنسان التحسيس والتوعية بتلك الحقوق، خاصة خلال العقد الأخير، حيث تعددت المبادرات، سواء من قبل المجتمع المدني والحركة الحقوقية بشكل خاص، أو من قبل السلطات العمومية، أو في إطار الشراكات المتعددة الأشكال والمجالات بين الطرفين. وأفرز ذلك رصيدا من التجارب والخبرات والإنتاجات.

إلا أن الأنشطة الرامية إلى التوعية في مجال ثقافة حقوق الإنسان ، رغم تعددها، غالبا ما تندرج في إطار فعل له طبيعة ترافعية، بدل انخراطه في إطار استراتيجية مندمجة وتشاركية وتتسم بالديمومة. كما أن تعدد المتدخلين في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان لم يتعزز بتنسيق تدخلاتهم، مما نتج عن ذلك ضعف في الجودة وفي فعالية ونجاعة هذه البرامج، كما تفتقر المبادرات التي أنجزت، في هذا المجال، إلى التتبع والتقييم.

وتتمثل التحديات الكبرى في هذا المجال، في اعتبارين أساسيين :

- ضرورة توسيع وترسيخ قاعدة تبني وتملك المغربيات والمغاربة للمعايير و القيم التي تمكن من العيش سوية، والحفاظ على التعددية، بمختلف تمظهراتها، كمصدر إثراء وحماية المجتمع وتحصينه من كافة أشكال التمييز والكراهية والعنف والتعصب و الإقصاء ؛
- توسيع دائرة المعرفة بالحقوق لدى أوسع الفئات، خاصة تلك التي لا تطالها أنشطة التربية والتكوين، والتوعية بالواجبات، من خلال قنوات تتبنى طرقا وأساليب جديدة في الإرساليات.

ما هو الهدف الاستراتيجي للتحسيس بحقوق الإنسان ؟

جعل قيم حقوق الإنسان مرجعا للتعامل والتفاعل بين الأفراد، و بين سائر الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

ما هي الأهداف المرتبطة بالأرضية ؟

- استفادة أوسع مكونات المجتمع ، من مؤسسات وجماعات وأفراد، وخاصة الفئات ذات الوضع الهش، من برامج وعمليات تحسيسية في مجال التوعية بحقوق الإنسان والمواطنة ؛
- إدراج مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والثقافيين، ضمن استرتيجياتهم وبرامجهم ومشاريعهم مختلف العمليات المقترحة في مجال التحسيس بثقافة حقوق الإنسان ؛
- جعل النقاش حول ثقافة حقوق الإنسان اهتماما عرضانيا يواكب جميع الديناميات ومجالات الحياة العامة.

العمليات المقترحة في مجال التحسيس

1 - تكوين الفاعلين الرئيسيين ذوي العلاقة بمجالات التحسيس

2 - مواكبة و تتبع البرامج السمعية البصرية

3 - تحسيس المبدعين في المجال الثقافي للمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان

4 - إعداد برنامج مندمج للتحسيس بحقوق الإنسان والمواطنة

5 - إعداد وتفعيل برنامج وطني عرضاني ومندمج للنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين

6 - إعداد وتفعيل برنامج للتحسيس بحقوق الفئات التواجدة في المؤسسات السجنية ، والأحداث المودعين في مؤسسات الحماية الاجتماعية

7 - إعداد وتفعيل برنامج للتحسيس بحقوق الفئات ذات الوضع الهش

8 - إعداد وتفعيل برنامج مندمج للتحسيس حول التنوع الثقافي

9 - التوعية والتحسيس بالحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة

10 - إنتاج دعامات فنية/تحسيسية

1. تكوين الفاعلين الرئيسيين ذوي العلاقة بمجالات التحسيس

التعليل

تقتضي بلورة العمليات ذات البعد التحسيسي ، في مجال حقوق الإنسان ، تمكين وتكوين الساهرين على القطاعات ، التي تلعب دورا أساسيا في ذلك ، وخاصة وسائل الإعلام السمعي البصري والفئات الوسيطة (relais) ذات العلاقة بجمهور واسع .

العمليـــة

التعريف بالعملية	***تكوين الفاعلين الرئيسيين ذوي العلاقة بمجالات التحسيس***
الهدف الخاص	تحسيس وتقوية قدرات القائمين على الأنشطة الموجهة للجمهور الواسع أو لشرائح معينة، لإدماج المقاربة الحقوقية في عملها وجعلها تساهم، من خلال القرارات التي تتخذها، في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وذلك على المستويات القطاعية والمركزية والجهوية.
الفئات المستفيدة	- المقررون والعاملون في القطاعات الحكومية ذات الصلة ؛ - الفاعلون في التنمية المحلية الحكوميون والمنتخبون والجمعويون ؛ - مهنيو التواصل.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية ؛ - منظمات وهيئات المجتمع المدني وطنيا ومحليا؛ - المهنيون في مجال التحسيس والتواصل ؛ - الجامعة و مؤسسات التكوين والخبراء والباحثون في المجال.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- استفادة الفئات المستفيدة من برامج تحسيسية في موضوع حقوق الإنسان ذات العلاقة بمهامهم وإدماجها في عملهم ؛ - الفئات المستفيدة بلورت مبادرات في الموضوع لتعميم المعرفة والتحسيس لفائدة فئات أوسع من المستهدفين.

2. مواكبة و تتبع البرامج السمعية البصرية

التعليل

إن غياب تتبع مختلف البرامج الفنية والثقافية ، التي تبثها وسائل الإعلام السمعي البصري ، قد ينتج عنه نشر مضامين وخطابات لا تتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي يكون وقعها وفعاليتها على المشاهدين والمستمعين سلبيا.

و هذا ما يستدعي بلورة آلية واستراتيجية لتتبع البرامج الإذاعية والتلفزية بهدف توجيه الملاحظات وتقديم الاقتراحات الممكنة في شأن البرامج الموجهة للجمهور، التي تمس بقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

العمليـــة

التعريف بالعملية	***مواكبة وتتبع البرامج السمعية البصرية***
الهدف الخاص	بلورة إطار مرجعي ومنهجي لتتبع مدى ملاءمة مضامين الرسائل والخطابات والبرامج الإذاعية والتلفزية لقيم ومبادئ حقوق الإنسان.
الفئات المستفيدة	- مهنيو وسائل الإعلام السمعي البصري؛ - ''الوسطاء'' في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد-القناة الثانية. والقطاع الخاص.
الفاعلون	- الجمعيات والمؤسسات المعنية بالقضايا المعالجة ؛ - الجمعيات والشخصيات المختصة بمجال حقوق الإنسان ؛ - المهنيون المختصون في المجال.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تأمين الانخراط الكامل للبرامج السمعية البصرية في خطة إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، من خلال الحرص على نقلها لإرساليات ومضامين تحترم مبادئ حقوق الإنسان ؛ - خلق إطار للتفاعل مع الجمهور في مجال احترام حقوق الإنسان.

3 . تحسيس المبدعين في المجال الثقافي للمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان

التعليل

يشكل المجال الثقافي والفني، في أوسع تجلياته وقنواته وتعبيراته، رافعة أساسية لنشر وإشاعة قيم حقوق الإنسان في أوساط شرائح واسعة من المجتمع بحكم طبيعة الدعامات التي يستعملها.

لذا، من الأهمية بمكان استثمار هذا المجال الحيوي، لجعله حاملا لإرساليات هادفة للتوعية بحقوق الإنسان، ومؤثرة إيجابيا في اتجاهات وسلوكات المواطنين والمواطنات.

العمليـــة

التعريف بالعملية	***تحسيس المبدعين في المجال الثقافي للمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان***
الهدف الخاص	تحسيس/ تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى الفنانين ومنتجي الإبداعات الفنية والثقافية والترفيهية ؛ تحسيس الجهات والقنوات التي تشرف و/ أو تقوم بمهمة تدريس ونشر وبث الإبداعات والإنتاجات الفنية والثقافية بقيم حقوق الإنسان.
الفئات المستفيدة	- الفنانون والمبدعون والمنتجون في مجال المسرح والسينما والإنتاج التلفزيوني والإشهار والغناء والرسم ...؛ - المعاهد المتخصصة (مؤطرين وطلبة...).
الفاعلون	وزارة الثقافة، وزارة الاتصال، وسائل الإعلام السمعي البصري، نقابات وجمعيات الفنانين والموسيقيين، والناشرون...؛
النتائج والتأثيرات المنتظرة	الإنتاج الفني والثقافي يساهم في نشر قيم حقوق الإنسان من خلال الإبداعات الموجهة للجمهور الواسع ؛ المعاهد والمؤسسات الثقافية والفنية تدرج مبادئ حقوق الإنسان في برامجها التكوينية وأنشطتها الإشعاعية.

4. إعداد برنامج مندمج للتحسيس بحقوق الإنسان والمواطنة

التعليل

يشكل التحسيس بحقوق الإنسان في علاقتها بالمواطنة مدخلا لوعي أوسع الفئات بحقوقها، وأيضا بما يترتب عنها من واجبات تجاه حقوق الآخرين، لذلك فإن بلورة برنامج مندمج، يهم مختلف الفاعلين في هذا المجال، تبدو ضرورية ولازمة، ويستلزم بناء مجتمع قائم على المعرفة والتواصل واستثمار أقصى ما يمكن استثماره، فيما يخص عناصر نشر الإعلام وتسخيره للتحسيس بمختلف المواضيع والقضايا التي تهم الدولة والمواطنين وتتوخى التخليق.

وهكذا فإن الرهان ضخم لأن المسألة تتعلق ببناء مواطن حريص على حقوقه وواجباته، وعلى إرساء دولة القانون، والتأسيس لمشروع مجتمعي يضمن حقوق الإنسان والمواطنة.

العمليـــة

التعريف بالعملية	***إعداد برنامج مندمج للتحسيس بحقوق الإنسان والمواطنة***
الهدف الخاص	- معرفة حقوق الإنسان الملزمة للدولة، بحكم موقعها ومسؤولياتها، المترتبة عن تصديقها على الاتفاقيات ذات الصلة، سواء تعلق الأمر بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الفئوية، وحقوق التضامن ؛ - اعتبار قيم الكرامة والحرية والمساواة والتعددية عرضانية لسائر البرامج، مع إفراد موضوعات خاصة منها : تخليق المرفق العام ومحاربة الرشوة والشطط في استعمال السلطة ؛ - جعل العلاقة بين الإدارة والمواطنين تقوم على احترام القانون وجودة الخدمات وتعميمها وتيسير الولوج إليها، وحماية البيئة بمكوناتها الطبيعية والثقافية ؛ - إدراك العلاقة بين الحقوق والواجبات لممارسة مواطنة نشيطة، قوامها المسؤولية والمشاركة في التنمية وبناء دولة الحق.
الفئات المستفيدة	- الجمهور الواسع وخاصة الفئات المهمشة ؛ - المستفيدون من خدمات المرفق العام ؛
الفاعلون	- الإعلام الموجه للعموم (الوسائل السمعية والبصرية) ؛ - القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالجمهور الواسع أو بفئات محددة ؛ - المؤسسات والجمعيات المهتمة بالقضايا المعالجة.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- استفادة الجمهور الواسع وخاصة الشرائح والفئات ذات الوضع الهش من عمليات تحسيسية في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بواسطة وسائل الإعلام الموجه للعموم ؛ - برنامج إذاعي وتلفزي قار ومندمج للتحسيس بحقوق الإنسان والمواطنة لأوسع الفئات المجتمعية.

5. اعداد وتفعيل برنامج وطني عرضاني ومندمج للنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين

التعليل

تشكل المساواة مبدأ مؤسسا لمنظومة حقوق الإنسان، وقد عرف المغرب، خاصة في السنوات الأخيرة، تقدما على مستوى بعض التشريعات كمدونة الأسرة، والقانون الجنائي وقانون الشغل... هذه المكتسبات تحتاج إلى ما يحميها ويعززها ويوسعها على مستوى التفعيل، الذي يتطلب توعية النساء والرجال بتلك المكتسبات وبإمكانيات التمتع بها، وتحسيس المهنيين والفاعلين المعنيين بالانعكاسات الايجابية للمساواة على الحياة الأسرية والمجتمعية.

العملية	
التعريف بالعملية	**اعداد وتفعيل برنامج وطني عرضاني ومندمج للنهوض بثقافة ألساواة بين الجنسين**
الأهداف الخاص	تملك الفئات المستهدفة لمبادئ المساواة بين الجنسين كقيمة مؤسسة لحقوق الإنسان وكضرورة لحماية ومواكبة الإصلاحات الجارية في هذا المجال وتوسيعها وترسيخها.
الفئات المستفيدة	- الجمهور الواسع من رجال ونساء من مختلف الشرائح ؛ - الجيل الصاعد من الأولاد والفتيات ؛ - المقررون والفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين وطنيا وجهويا.
الفاعلون	- الإعلام الموجه للرأي العام ؛ - القطاعات الحكومية (التربية الوطنية ـ التنمية الاجتماعية والأسرة، الاتصال، الشباب، الثقافة، الصحة، الفلاحة، الأوقاف والشؤون الإسلامية ...؛ - الجماعات المحلية، والجمعيات النسائية والحقوقية وجمعيات الترافع وجمعيات الشباب والتعاونيات المحلية والقطاعية...
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تفعيل إجرائي لمبدأ المساواة بين الجنسين ضمن المقاربة الحقوقية في السياسات العمومية بشكل منسجم ومندمج ودائم ضمن سائر البرامج والمشاريع التنموية، بمفهومها العام ؛ - وضع آليات مؤسساتية للنهوض بثقافة المساواة ورصدها وتتبعها ووضع مؤشرات لتقييمها ؛ - تطور في نشر قيم المساواة بين الجنسين في الخطاب والإنتاجات الإعلامية والثقافية والفنية والتربوية .

6. اعداد وتفعيل برنامج للتحسيس بحقوق الفئات التواجدة في المؤسسات السجنية والأحداث الودعين في مؤسسات الحماية الاجتماعية .

التعليل

تنص المعايير الدولية ذات الصلة بالفئات التي تعيش في المؤسسات السجنية ، أو تلك التي ترعى الأحداث الموجودين في نزاع مع القانون....على ضرورة التمييز بين الكرامة المتأصلة في الأشخاص المعنيين وبين التدابير التي تتخذ في شأنهم، بسبب التصرفات التي أدت إلى حرمانهم من الحرية أو جعلها حرية مشروطة. يقتضي ذلك تأهيل النزلاء بمعرفة حقوقهم والمطالبة بها وإلزام المسؤولين والعاملين بهذه المؤسسات على القيام بمسؤولياتهم في إطار احترام تلك الحقوق.

العملية	
التعريف بالعملية	**اعداد وتفعيل برنامج للتحسيس بحقوق الفئات التواجدة في المؤسسات ألسجنية والأحداث الودعين في مؤسسات الحماية الاجتماعية .**
الهدف الخاص	- تحسيس ''النزلاء'' بهذه المؤسسات بحقوقهم، بما في ذلك حقهم في صيانة كرامتهم الإنسانية ؛ - تحسيس القائمين على هذه المؤسسات بدورهم ومسؤولياتهم في احترام الحقوق الإنسانية لنزلاء تلك المؤسسات على اختلافها ؛
الفئات المستفيدة	- نزلاء ونزيلات المؤسسات السجنية ؛ - الأحداث الجانحون المتواجدون في مراكز حماية الطفولة ؛ - المسؤولون والعاملون بهذه المؤسسات.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية (العدل، التربية الوطنية، التنمية الاجتماعية، كتابة الدولة في الشباب...) ؛ - الإعلام الجماهيري ؛ - المؤسسات والجمعيات الحقوقية.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- معرفة الفئات المستهدفة لحقوقها الإنسانية المضمونة بفعل المعايير الدولية والوطنية ؛ - تفعيل القائمين على المؤسسات المذكورة للمعايير الدولية التي التزم بها المغرب في معاملة الفئات المستهدفة.

7. إعداد وتفعيل برنامج للتحسيس بحقوق الفئات ذات الوضع الهش

التعليل

تشكل الفئات في وضعية هشة من أطفال ونساء ورجال أكثر الفئات عرضة لخرق حقوق الإنسان، لعدم معرفتها بتلك الحقوق وقدرتها على الدفاع عنها، مما يعرضها للمزيد من التهميش والإقصاء. وقد عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة مبادرات للسلطات العمومية والجمعيات تعبر عن الانشغال بهذا الموضوع.

وعليه، أصبح من الضروري مرافقة مبادرات الإصلاح الجارية ببرامج تثقيفية تتوخى تحسيس كافة الأطراف بالمبادئ والقيم التي يتعين أن تشكل قاعدة التعامل في هذه المجالات.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**إعداد وتفعيل برامج للتحسيس بحقوق الفئات ذات الوضع الهش**
الهدف الخاص	تحسيس الفئات المستفيدة بحقوقها الأساسية ؛ تحسيس الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين بدورهم ومسؤولياتهم في احترام حقوق هذه الفئات المستهدفة وتعريفهم بها.
الفئات المستفيدة	- خدم/ خادمات البيوت، الأطفال بدون مأوى، نزلاء الخيريات، المتسولون، الفئات في وضعية صعبة (المسنون، الأشخاص في وضعية إعاقة ...) ؛ - الأسر ؛ - المقررون والفاعلون والمعنيون مباشرة بأوضاع هذه الفئات.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية : - وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والتكوين المهني، وزارة العدل، وزارة التربية الوطنية، كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، كتابة الدولة المكلفة بمحو الأمية والتربية غير النظامية، وزارة الثقافة، الشباب، النقابات، مفتشواالشغل، التعاون الوطني وزارة الاتصال ؛ - المؤسسات والجمعيات الحقوقية ؛ - وسائل الإعلام.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- معرفة الفئات المستهدفة لحقوقها الإنسانية المضمونة بفعل المعايير الدولية - تفعيل المعنيين بأوضاع هذه الفئات للمعايير التي التزم بها المغرب في معاملة الفئات المستهدفة، - تطوير المعايير الوطنية وخلق آليات مناسبة.

8. إعداد وتفعيل برنامج للتحسيس حول التنوع الثقافي

التعليل

يعتبر التعدد الثقافي للمغرب مدخلا أساسيا للتحسيس، من جهة، بالتنوع اللغوي والثقافي، كما هو الشأن بالنسبة للأمازيغية، التي عرف النهوض بها خطوات هامة خلال العقد الأخير، ومن جهة أخرى لباقي أشكال التنوع بسبب اللون أو العرق أو الدين أو الانتماء الجغرافي... الأمر الذي يتطلب بلورة أنشطة تحسيسية تستهدف نشر ثقافة التسامح والتعايش واحترام الاختلاف.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**إعداد وتفعيل برامج للتحسيس حول التنوع الثقافي**
الهدف الخاص	- تنمية الوعي بالتنوع الثقافي ؛ - تعزيز الجهود الجارية في مجال النهوض بالثقافة الأمازيغية ؛ - تشجيع مبادرات رامية إلى إبراز دور الثقافات والديانات في بلورة الهوية المغربية.
الفئات المستفيدة	- عموم الناس ؛ - القطاعات الحكومية ذات الصلة بالفعل الثقافي والتربوي والتحسيس.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية (الداخلية، التربية الوطنية، الاتصال، الثقافة، العدل، كتابة الدولة في الشباب، الأوقاف و الشؤون الإسلامية، - المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ؛ - المؤسسات والجمعيات الحقوقية والثقافية والتنموية والهيئات ذات الصلة.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- جعل مختلف شرائح المجتمع بتعددها الثقافي تستفيد من برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان ؛ - تنامي الوعي بمكونات الثقافة المغربية،ومنها الأمازيغية، وبالتنوع الثقافي عموما كمصدر إثراء وكدعامة للتسامح وقبول الاختلاف.

9. التوعية والتحسيس بالحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة

التعليل

أثبت البحث الوطني حول الإعاقة،لسنة 2004، أن نسبة مهمة من العائلات المغربية تعاني من الإعاقة أو من تبعاتها، وأن حقوق الأشخاص المعاقين في العيش الكريم مهضومة بسبب حرمان معظمهم، أطفالا ونساء ورجالا، من حقوق الصحة والتعليم والتكوين والشغل والتطبيب والتغطية الاجتماعية وغيرها. ويعرف المغرب حاليا إعداد برنامج وطني سيمتد على مدى عشر سنوات، كما أن المنتظم الدولي صوت في جمعيته العمومية على الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص المعاقين. ورغم أن عمل الجمعيات عرف تطورا نوعيا إلا أن الطابع الخدماتي والإحساني لازال هو الطاغي على أنشطتها. لكل هذا تقترح هذه العملية الإسهام في الدينامية الوطنية والدولية بالعمل على التوعية والتحسيس بالحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة.

العمليـــة

التعريف بالعملية	***التوعية والتحسيس بالحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة.***
الهدف الخاص	- تحسيس الأشخاص في وضعية إعاقة،وخاصة النساء والأطفال، بحقوقهم الأساسية ؛ - تحسيس عائلات وجمعيات الأشخاص في وضعية إعاقة بالأدوار الجديدة المنوطة بها، على ضوء المقاربة الحقوقية ؛ - توعية الفاعل المحلي (الجماعات) والوطني بدوره في تفعيل الممارسة الحقوقية تجاه الفئة المستهدفة.
الفئات المستفيدة	- الأطفال والنساء في وضعية إعاقة ؛ - الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ؛ - أسر الأشخاص في وضعية إعاقة.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية : كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية، وزارة التشغيل والتكوين المهني، كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتعاون الوطني ؛ - الجمعيات الأساسية العاملة في مجال الإعاقة من خلال شبكاتها الناشئة ؛ - الجمعيات الحقوقية والجمعيات النسائية وجمعيات حماية الطفولة ؛ - مختلف الوسائط الإعلامية القائمة.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تمكين أوسع شرائح الأشخاص في وضعية إعاقة من الوعي السليم بحقوقها الإنسانية، المنصوص عليها في المواثيق الدولية ؛ - تأهيل عائلات الأشخاص في وضعية إعاقة، والجمعيات العاملة في المجال، للعب دور أساسي في تغيير شروط عيش هؤلاء الأشخاص وتحقيق اندماجهم الاجتماعي.

10. إنتاج دعامات فنية/تحسيسية

التعليل

تتمتع التعبيرات الفنية والثقافية بقدرة هائلة على التأثير في وجدان الناس، وبالتالي ستشكل هذه التعبيرات دعامة أساسية في ترويج ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق. لذلك سيكون من المفيد توظيف هذه التعبيرات للتواصل مع الجمهور العريض من خلال إنتاج:

- مسرحيات حول موضوع محدد ؛
- أشرطة سينمائية قصيرة ؛
- أغنيات ؛
- لوحات تشكيلية موضوعاتية.

العمليـــة

التعريف بالعملية	***إنتاج دعامات فنية/تحسيسية***
الهدف الخاص	- ترويج ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر وسائط ودعامات فنية وفرجوية ؛ - تحقيق التواصل المباشر مع الجمهور بطرق ممتعة، من خلال الإذاعة والتلفزيون وقاعات السينما والمسارح والفضاءات العمومية.
الفئات المستفيدة	المنتجون والمبدعون في المجالات الثقافية والفنية.
الفاعلون	الإئتلاف المغربي للثقافة والفنون، وزارة الثقافة، وزارة الاتصال، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، المركز السينمائي المغربي، شركة صورياد دوزيم، المسرح الوطني محمد الخامس، أرباب القاعات السينمائية والموزعون، المستشهرون والمدعمون...
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- وجود منتوج فني وثقافي وافر متلائم مع قيم حقوق الإنسان ؛ - ربح استمرارية الفنانين والمبدعين في التعاطي بتلقائية مع مادة حقوق الإنسان

محور تكوين المهنيين

تقديم المحور

ما المقصود بتكوين المهنيين في مجال حقوق الإنسان ؟

إن تكوين المهنيين في مجال حقوق الإنسان هو فعل يهم فئات مهنية محددة، للنهوض بقيم ومبادئ حقوق الإنسان في أوساطها، وذلك بارتباط مع خصوصيات وطبيعة المهنة وما يرتبط بها من مسؤوليات تجاه حقوق المواطنين والمواطنات وحرياتهم الأساسية، بشكل عام، أو بقواعد التعامل مع فئات معينة.

لماذا تكوين المهنيين في مجال حقوق الإنسان ؟

إن التكوين حق أساسي من حقوق الإنسان، ورافعة أساسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتوسيع امتداداتها المجتمعية. ويشمل التكوين تنمية كفايات مهنية بما تتضمنه من تعبئة للمعارف وتطوير للمهارات وتشكيل للمواقف والاتجاهات، التي تحترم حقوق الإنسان بغرض إدراج المقاربة الحقوقية في الممارسات المهنية لأوسع الفاعلين والمتدخلين، وترجمتها عبر سلوكات فعلية ملحوظة في الحياة اليومية.

يستهدف تكوين المهنيين من حيث المبدأ، كل المجموعات المهنية. ومن منطلق النجاعة والفعالية، ضمن هذه الأرضية، نتوجه بالدرجة الأولى إلى فئات لها موقع أساسي مباشر و/ أو وسيط في احترام حقوق الأفراد والجماعات وفي تشكيل الرأي العام ومنها :

- المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين؛
- المهنيين المرتبطين بقطاع العدل : القضاة ، قضاة النيابة العامة، كتاب الضبط، الأعوان القضائيين، المحامين، ...؛
- المهنيين الذين لهم علاقة مباشرة بالفئات ذات الوضع الهش؛
- المهنيين الذين لهم علاقة بالتأطير والقرار التربوي والتكويني؛

- المهنيين الذين لهم دور اجتماعي وثقافي وتأطيري مباشر للمواطنات والمواطنين مثل أئمة المساجد، مسؤولي دور الشباب، مسؤولي المراكز الثقافية ،... ؛
- المهنيين الفاعلين في مجال الاتصال والإعلام الجماهيري والإنتاج الفني والثقافي؛
- المهنيين الاجتماعيين اعتبارا لدور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ؛
- المهنيين المحترفين في العمل السياسي والنقابي؛
- المهنيين الفاعلين في قطاعات الإنتاج وخاصة القطاع الخاص.

ما هي التراكمات والتحديات الكبرى في هذا المجال ؟

عرف المغرب، خلال العقد الأخير بالخصوص، مبادرات في مجال تكوين المهنيين في مجال حقوق الإنسان، وبالموازاة مع ذلك عرفت السياسات العمومية ،في بعض القطاعات ومن خلال بعض التشريعات، تقدما ينتظر توسيعه على المدى القريب والمتوسط. إن هذه التراكمات تصطدم بتحديات مرتبطة بعوامل منها :

- التفاوت في التجارب ما بين القطاعات و الجهات، موسمية وتشتت المجهودات وضعف التنسيق والانسجام في البرامج التكوينية ؛
- ضعف مأسسة التكوين في مجال حقوق الإنسان ومحدوديته على المستوى النوعي في الكثير من المجالات والقطاعات ؛
- ضعف التخطيط والترصيد والتراكم وغياب المتابعة والتقييم.

ما هو الهدف الاستراتيجي لتكوين المهنيين على حقوق الإنسان ؟

مأسسة تكوين المهنيين على حقوق الإنسان، وجعله مجالا استراتيجيا على المستويين الكمي والنوعي للرفع من المردودية الداخلية والخارجية للمهن، وربطه بالمعايير الدولية ذات الصلة وبالممارسة اليومية، وفق مبادئ الكرامة الإنسانية، مما يجعله قادرا على إحداث :

- وقع على الفئات المستهدفة ؛
- أثر ملموس على الفئات المستفيدة.

ما هي الأهداف المرتبطة بالأرضية ؟

تهدف الأرضية، في مجال تكوين المهنيين، لتحقيق الأهداف التالية :

- مأسسة تكوين المهنيين في مجال حقوق الإنسان، بإحداث بنيات للتكوين في مختلف القطاعات والإعمال المؤسساتي لحقوق الإنسان وممارستها بشكل يومي؛
- خلق ديناميكية وتواصل في وسط المهنيين، حكوميين وغير حكوميين، لفائدة التكوين في مجال حقوق الإنسان؛
- ملاءمة البرامج والأدوات البيداغوجية مع حاجيات القطاعات وخاصيات التكوين في مجال حقوق الإنسان، واعتماد منهجيات تفاعلية قائمة على دراسة حالات وحل مشكلات؛
- تشجيع الشراكات وتعزيز العلاقات بين المؤسسات والمنظمات ومراكز التكوين، المختصة في مجال حقوق الإنسان، ومؤسسات الإعلام والإنتاج العلمي والثقافي والفني.

تقترح الأرضية في هذا المحور مجموعة من العمليات، انطلاقا من اختيارين يهم الأول الفئات المستفيدة ويحدد الثاني الموضوعات ذات الأولوية:

- الفئات المستفيدة، كأولوية (المهنيون المكلفون بإنفاذ القوانين، المهنيون في مجال حقوق الفئات الهشة، المهنيون في مجال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، المهنيون الوسطاء في القطاع الإنتاجي الخاص والعام، المهنيون في مجال الإعلام والفن والرياضة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، الأطر الجمعوية في آليات الرصد والمراقبة في مجال إعمال حقوق الإنسان)
- الموضوعات العرضانية ذات الأولوية (المساواة بين الجنسين، مجال أخلاقيات المهن).

العمليات المقترحة في مجال تكوين المهنيين

1. **تكوين المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين ؛**
2. **تكوين المهنيين في مجال حقوق الفئات الهشة ؛**
3. **تكوين المهنيين في مجال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ؛**
4. **تكوين المهنيين الوسطاء في القطاع الإنتاجي الخاص والعام ؛**
5. **تقوية قدرات المهنيين في مجال الإعلام والفن والرياضة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ؛**
6. **تقوية قدرات الأطر الجمعوية في آليات الرصد والمراقبة في مجال إعمال حقوق الإنسان ؛**
7. **التكوين في مجال المساواة بين الجنسين ؛**
8. **التكوين في مجال أخلاقيات المهن ؛**

1. تكوين المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين

التعليل

إن تكوين المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين يقتضي بلورة وانجاز برنامج تكويني في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، اعتبارا لعلاقتهم المباشرة مع المواطنين، ولدورهم في تنفيذ وضمان احترام القانون والأحكام القضائية، ولدورهم في ضمان الأمن وحماية الحريات العامة والخاصة، وتأثير سلوكهم وقراراتهم على مواقف وتعامل المواطنين مع مقتضيات القانون، واعتبارا كذلك لحساسية موقعهم ودورهم في نشر أو هذر حقوق الإنسان في المجال العام والحياة اليومية للمواطنين والمؤسسات،

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**تكوين المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين**
الهدف الخاص	- إعداد وتفعيل/ تطوير خطة تكوينية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، لفائدة المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين ؛ - تطوير المهارات القيمية والمنهجية في مجال إدماج حقوق الإنسان في التعاطي مع مهام المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين و مأسسة حماية حقوق الإنسان داخل المؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون
الفئات المستفيدة	الفئات المكلفة بإنفاذ القانون ومنها: رجال السلطة وأعوانهم، رجال الشرطة و الدرك و القوات المساعدة، أطر وموظفو إدارة السجون، أطر وموظفو الجمارك، أطر وموظفو المياه والغابات، رجال المطافئ، ضباط وجنود القوات المسلحة الملكية.
الفاعلون	المكونون في مجال حقوق الإنسان، المختصون في المجالات المعنية وطنيا ودوليا، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مراكز التكوين والبحث المختصة، مراكز التكوين التابعة لوزارة الداخلية، الأطر المختصة من مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- مواقف وسلوكات لإنفاذ القانون أكثر انسجاما مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ؛ - تعزيز الانتماء لمهنيي إنفاذ القانون وتحسين صورتهم داخل المجتمع ؛ - الرفع من المردودية الداخلية والخارجية للمهنة ؛ - وضع آليات تحفيزية لمن يستدمج قيم حقوق الإنسان في عمله وسلوكه.

2. تكوين المهنيين في مجال حقوق الفئات الهشة

التعليل

تعيش بعض الفئات الاجتماعية أوضاعا خاصة تحرمها بشكل مضاعف من التمتع بحقوقها الإنسانية وممارسة مواطنتها كاملة. و يتطلب هذا الوضع إعطاءها مكانة خاصة في برامج تكوين المهنيين تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه الفئات. و نخص بالذكر الأطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة، السن الثالث، السجناء والمصابين بأمراض معدية أو مزمنة....،

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**تكوين المهنيين في مجال حقوق الفئات الهشة**
الهدف الخاص	- تنظيم دورات تكوينية خاصة بالفاعلين الاجتماعيين العاملين مع فئات ذات وضع هش مع الاعتماد على مناهج ودعامات بيداغوجية خاصة بمواصفات وحاجيات كل فئة على حدة، و جعل المقاربة الحقوقية من مكونات تكوين وتحسيس الفاعلين الاجتماعيين العاملين مع فئات ذات وضع هش من خلال البرامج والأدوات البيداغوجية.
الفئات المستفيدة	- واضعو برامج دعامات تكوين العاملين الاجتماعيين التابعين للقطاعات الحكومية المشرفة على مؤسسات الحماية والرعاية الاجتماعية ؛ - أطر الجمعيات العاملة في مجال الطفولة في وضعية صعبة والأشخاص المعاقون والمسنون... متطوعين وموظفين.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية ؛ - الجمعيات المعنية ؛ - مؤسسات التكوين.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	إدماج العاملين الاجتماعيين للمقاربة الحقوقية في تعاملهم المباشر مع الفئات التي يعملون معها، واعتماد المنهجيات المناسبة التي تصون كرامة تلك الفئات وتقوي قدراتها التأهيلية.

3. تكوين المهنيين في مجال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية

التعليل

إن الحق في التمتع بمواطنة كاملة، و بكافة الحقوق، يقتضي إعمال حقوق الإنسان في شموليتها وهذا يتطلب، إضافة إلى تعزيز الحقوق المدنية و السياسية والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصا أمام التحديات المطروحة راهنا، والتي تتجلى في ضرورة إبراز الأبعاد المتعددة للهوية المغربية ووجود فئات عريضة من المجتمع تعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة، و ضعف آليات حماية و إعمال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،إضافة إلى انتشار الجريمة و عدة أشكال من الانحراف الاجتماعي و المجتمعي كنتيجة لهدر الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية..

العمليـــة

التعريف بالعملية	***تكوين المهنيين في مجال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية***
الهدف الخاص	- توضيح مكانة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في منظومة حقوق الإنسان ؛ - تكوين المهنيين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعميق وعيهم بأهميتها في تحقيق دولة الحق والقانون وكرامة الإنسان ؛ - إدخال الحقوق ا لاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في برامج تكوين المهنيين ؛
الفئات المستفيدة	- موقعة عملية النهوض بثقافة حقوق الإنسان في بعدها الشمولي. - واضعو برامج القطاعات الحكومية وشبه الحكومية خصوصا منها تلك المكلفة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ؛ - المهنيون المرتبطون بقطاع العدل ؛ - النقابات والأحزاب والبرلمانيين ومسؤولي الجماعات المحلية والهيئات والغرف المهنية ؛
الفاعلون	- جمعيات المقاولات الكبرى والمتوسطة والصغرى. - الجمعيات الحقوقية، مراكز التكوين المختصة، الجامعيون المختصون ؛ - مركز التوثيق والإعلام التابع للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ؛ - المعهد الوطني للثقافة الأمازيغية.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تعميم المعرفة بمضامين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووسائل حمايتها والنهوض بها من طرف المستفيدين ومؤسساتهم ؛ - تغطية القطاعات الأساسية ذات الصلة بموضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

4 . التكوين في مجال المساواة بين الجنسين

التعليل

ترتبط المساواة بين الجنسين بشروط احترام مبدأ المساواة، المؤسس لحقوق الإنسان، و لبناء المجتمع الديمقراطي. لقد حدث تقدم على مستوى بعض الإجراءات والتشريعات التي يتعين صيانتها من خلال التأثير على المقاومات الثقافية.

يعتبر موضوع المساواة عرضانيا بالنسبة لمجموع العمليات المبرمجة في هذه الأرضية، لكن بعملية مثل هذه سيعزز سائر المبادرات الأخرى، ويجعل التكوين في مجال المساواة بين الجنسين يخترق سائر التكوينات، مع التركيز على المهنيين الذين لهم علاقة مباشرة / استراتيجية بالنهوض بثقافة المساواة مما سيسرع وتيرة احتلال النساء لمكانتهن كمواطنات كاملات المواطنة.

العمليـــة

التعريف بالعملية	***التكوين في مجال المساواة بين الجنسين***
الهدف الخاص	- تنمية معارف المهنيين بالحقوق الإنسانية للنساء وثقافة المساواة بين الجنسين ؛ - تطوير المهارات في الممارسة المهنية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد النساء ؛ - بلورة وتعزيز المواقف المدعمة للسلوكات التي تحترم الحقوق الإنسانية للنساء.
الفئات المستفيدة	- مسؤولو القطاعات الحكومية على مستويات المسؤولية الإدارية والمالية والتربوية وتدبير الموارد البشرية ؛ - المهنيون المكلفون بإنفاذ القوانين...؛ - المهنيون المرتبطون بقطاع العدل ؛ - أطر المنظمات والهيئات والجمعيات المهنية...
الفاعلون	- القطاعات الحكومية المعنية مباشرة (التربية الوطنية، الاتصال، الأسرة، الداخلية، العدل...) ؛ - الجمعيات النسائية والحقوقية ؛ - المكونون في مجال الحقوق الإنسانية للمرأة.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تحسن في أداء المهنيين بخصوص تفعيل حقوق النساء ؛ - إدماج بعد المساواة بين الجنسين في مناهج تكوين المهنيين.

5 . تكوين المهنيين الوسطاء في القطاع الإنتاجي الخاص والعام

التعليل

أدى وجود تراكمات جد محدودة في مجال التحسيس والتكوين على حقوق الإنسان في القطاع الإنتاجي الخاص والعام، إلى ظهور فراغات كبرى على مستوى احترام حقوق الإنسان في تدبير العلاقات المهنية، و بالنظر إلى أهمية دور المهنيين الوسطاء في انشغالات المواطنين وحياتهم اليومية، ولكون عالم الشغل يشكل مجالا من ضمن الروافع الإستراتيجية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، فإن ضرورة تطوير وتوسيع فضاءات التحسيس والنهوض بثقافة حقوق الإنسان في عالم الشغل أصبحت تفرض نفسها على شكل أنشطة تندرج ضمن العملية الموالية :

العمليـــة

التعريف بالعملية	**تكوين المهنيين الوسطاء في القطاع الإنتاجي الخاص والعام**
الهدف الخاص	خلق دينامية للاهتمام بثقافة حقوق الإنسان واعتماد المقاربة الحقوقية في ممارسة الوسطاء المهنيين لمسؤولياتهم وتحديد وتدبير مشاريعهم.
الفئات المستفيدة	المسؤولون عن الجمعيات والفدراليات المهنية؛ المسؤولون النقابيون وممثلو المأجورين والمسؤولون المركزيون والجهويون والمحليون في وزارة التشغيل- مفتشية الشغل.
الفاعلون	- وزارة التشغيل؛ الجمعيات والفدراليات الوطنية ؛ - الخبراء والمكونون في العلاقات الشغلية، النقابات والمنظمات الحقوقية.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تعميق التعرف على مبادئ وقيم حقوق الإنسان والقوانين الوطنية والدولية في هذا المجال والمرتبطة بمجال العمل ؛ - الانخراط والتملك لمقاربة حقوق الإنسان في التعاطي مع القضايا الشغلية ؛ - أجرأة هذا التكوين على شكل مشاريع عمل خاصة لفائدة أوسع الفئات المهنية.

6. تكوين المهنيين في مجال الإعلام والفن للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

التعليل

استنادا إلى المكانة المتميزة لفئة المهنيين، العاملين في مجال الإعلام والفن والثقافة والرياضة، في التأثير على القيم والتوجهات والسلوكات المجتمعية، وتأسيسا على اتساع دائرة الفعل والتأثير، من خلال الإعلام الجماهيري والأعمال الفنية، ولكون الوسائل السمعية والبصرية تمس كافة الشرائح الاجتماعية في فضاءاتها الخاصة؛ وباستحضار الدور الذي تلعبه التربية البدنية والرياضة في ترسيخ القيم، و تأسيسا على مكانتها المتميزة في اهتمامات المواطنين، ودور النخب الرياضية في التأثير على السلوكات المجتمعية، وخاصة وسط الأطفال والشباب، وبالوقوف على ضعف المبادرات التحسيسية والترافعية تجاه هاته الفئات، فإن من شأن إعداد برنامج عمل خاص بهذا القطاع أن يساهم في تقوية وتعزيز قدرات هذا الصنف من المهنيين في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وفي نشر هذه الثقافة على نطاق واسع، فضلا عن تحسين جودة الرياضة والإعلام والفن.

العمليـــة

التعريف بالعملية	**تكوين المهنيين في مجال الإعلام والفن للنهوض بثقافة حقوق الإنسان**
الهدف الخاص	- تقوية وتعزيز قدرات المهنيين في مجال الإعلام والفن والثقافة والرياضة، للنهوض بثقافة حقوق الإنسان مما سيؤثر إيجابا على تحسين جودة القطاع وصورته ؛ - القيام بعمليات مصاحبة حول مبادئ وقيم ومضامين حقوق الإنسان، وتكوين متعدد الأشكال لفائدة نخب إعلامية و فنية ورياضية وللمسؤولين عن التدبير في مجال الإعلام والفن والثقافة والرياضة، والعمل على إدماجها في أعمالهم وإبداعاتهم.
الفئات المستفيدة	- المسؤولون المركزيون والجهويون في مجال الإعلام والتواصل والرياضة ؛ - ممثلو جمعيات الفنانين والمبدعين والمنتجين الثقافيين والرياضيين ؛ - الفنانون والرياضيون المتميزون وطنيا ودوليا ؛ - المجالس المنتخبة محليا.
الفاعلون	- القطاعات الحكومية : وزارة الاتصال والمؤسسات التابعة لها، التربية، الشباب، الرياضة ؛ - الهيأة العليا للاتصال، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المهنيون والمختصون في مجال الاتصال والفن والرياضة، الجماعات المحلية.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تشبع أكبر لهاته الفئات بقضايا حقوق الإنسان قناعة وممارسة ؛ - الانخراط في إنجاز مشاريع وإنتاجات إعلامية وفنية ورياضية تستهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان.

7. تقوية قدرات المنظمات والمؤسسات الحقوقية في مجال آليات الرصد والتوثيق ومراقبة إعمال حقوق الإنسان.

التعليل

تلعب المنظمات والمؤسسات الحقوقية دورا هاما في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، حيث راكمت في ذلك خبرة هامة. إن القيام بهذه الأدوار أحسن قيام صار يحتاج إلى جعله أكثر مهنية في مجالات مثل رصد الخروقات وتجميع المعطيات والتوثيق والتأكد منها، توخيا للمصداقية في استعمالها في عملها الترافعي والمطلبي. وسواء تعلق الأمر بمراقبة محاكمة، أو إجراء انتخابات، أو زيارة مؤسسة سجنية، أو إنجاز تقرير... فإن أطر هذه الهيئات تحتاج، فضلا عن معرفتها وتشبعها بحقوق الإنسان، لكفايات منهجية في مجال ما يعرف عموما بالمراقبة/بالرصد (monitoring).

العملية	
التعريف بالعملية	**تقوية قدرات المنظمات والمؤسسات الحقوقية في مجال آليات الرصد والتوثيق ومراقبة إعمال حقوق الإنسان** (monitoring).
الهدف الخاص	بلورة وانجاز برنامج عمل لتقوية قدرات الأطر الجمعوية في آليات الرصد والتوثيق والمراقبة والمساءلة، وتمكين أطر المنظمات والمؤسسات الحقوقية من تقنيات الرصد و جمع المعطيات والتأكد منها وتوثيقها واستعمالها في مجال حماية حقوق الإنسان.
الفئات المستفيدة	أطر الجمعيات والمؤسسات الحقوقية : مناضلين وموظفين مكلفين برصد وحماية حقوق الإنسان.
الفاعلون	أطر جمعوية مختصة، مراكز التوثيق والدراسات في مجال حقوق الإنسان.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	نجاعة عمل المنظمات والمؤسسات الحقوقية المتعلق بمهام المراقبة طبقا للمعايير الدولية في هذا المجال.

8. التكوين في مجال أخلاقيات المهن

التعليل

من البديهي أن لكل مهنة أعرافها وتقاليدها وأخلاقياتها والتي ترتبط بشكل وثيق بالمصلحة العامة في إطار احترام حقوق الإنسان. والملاحظ، في العديد من الحالات، أن هناك بعض التراجع في مسألة الأخلاقيات، والذي قد يجد تفسيره في عدة أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية، لكن لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، وهذا يقتضي التكوين على أخلاقيات المهنة كجزء من التكوين على قيم حقوق الإنسان.

العملية	
التعريف بالعملية	**التكوين في مجال أخلاقيات المهن**
الهدف الخاص	- تعميق الفهم وإبراز العلاقة الوطيدة بين أخلاقيات المهنة ومبادئ وقيم حقوق الإنسان ؛ - تدارس كيفية تحقيق أهداف المهنة في إطار احترام تام لحقوق الإنسان ودحض التناقض المصطنع بينهما.
الفئات المستفيدة	- كل المتدخلين في مجال تكوين المهنيين من مختلف القطاعات حكومية وغير حكومية.
الفاعلون	- المكونون في مجال حقوق الإنسان ؛ - المختصون في المجالات المعنية وطنيا ودوليا ؛ - مراكز التكوين والبحث المختصة.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- تملك أكبر لثقافة حقوق الإنسان وللأرضية الوطنية ؛ - تعزيز الانتماء للمهنة وتحسين صورتها داخل المجتمع ؛ - الرفع من المردودية الداخلية والخارجية للمهنة ؛ - إقبال المنتسبين للقطاع على البرامج التكوينية.

العمليات المشتركة بين المحاور الثلاثة

تلتقي المحاور الثلاثة (التربية، تكوين المهنيين، التحسيس) في مجموعة من العمليات المشتركة من أبرزها العمليات التالية :

العمليات المشتركة

1	***استكمال / تدقيق التشخيصات التي تساعد على تفعيل الأرضية ؛***
2	***تكوين الفاعلين الذين ستؤول إليهم مهمة التفعيل؛***
3	***انتاج الأدوات والدعامات الضرورية المشتركة بين المحاور الثلاثة، وتلك التي تهم كل محور على حدة ؛***
4	***خلق بنية للبحث والرصد والتواصل والتقييم والتقويم ؛***
5	***إحداث بوابة على الانترنيت لفائدة النهوض بثقافة حقوق الإنسان ؛***
6	***الجامعة الربيعية السنوية لثقافة حقوق الإنسان.***

1. استكمال / تدقيق التشخيصات التي تساعد على تفعيل الأرضية

التعليل

تتوفر بعض القطاعات على تراكمات تتجلى في تشخيصات وتجارب يتعين استثمارها، كمنطلق لتعزيزها وتعميقها، كما أن قطاعات ومجالات أخرى تحتاج إلى دراسات تمهيدية من أجل وضع خطط عمل إجرائية وخاصة في إطار الأرضية.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	***استكمال / تدقيق التشخيصات التي تساعد على تفعيل الأرضية***
الهدف الخاص	التمكن من معرفة دقيقة بالتجارب والبرامج والنتائج المتراكمة من طرف مختلف المؤسسات والقطاعات وكذا المعطيات لتحديد نقط الانطلاق لأجرأة مضامين الأرضية في المجالات المعنية.
الفئات المستفيدة	المنخرطون والمعنيون بالأرضية ؛
الفاعلون	المسؤولون المكلفون بتفعيل الأرضية ؛ الباحثون والاختصاصيون.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	توفير منتوج وثائقي تشخيصي يساعد على وضع خطط عمل إجرائية تستثمر التراكمات الموجودة وتراعي الحاجيات.

2. تكوين الفاعلين الذين ستؤول إليهم مهمة التفعيل

التعليل

العمليـــة	
التعريف بالعملية	***تكوين الفاعلين الذين ستؤول إليهم مهمة التفعيل***
الهدف الخاص	تكوين الفاعلين الذين ستؤول إليهم مهمة التفاعل المباشر مع الأرضية بما يتطلبه ذلك من انخراط في غاياتها، واستعداد للتفاعل مع العمليات المقترحة وتنظيم نقاش حولها، وتقوية القدرات.
الفئات المستفيدة	النخب القطاعية والفئات التي تتحمل مسؤوليات القرار والتدبير في المؤسسات والقطاعات ؛
الفاعلون	- المختصون والمكونون في مجال حقوق الإنسان ؛ - المؤسسات المختصة في التكوين والدراسات في المجال.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	تملك المستفيدين لمرجعية ثقافة حقوق الإنسان وللأرضية من حيث المنهجية و الأسس والمضامين.

طبيعة العمليات المقترحة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان لا تتوقف على التدبير الإداري بقدر ما تتطلب التزام الفاعلين الأساسيين الذين يتعين تأهيلهم للقيام بمهامهم في إطار تفعيل الأرضية.

3. انتاج الأدوات والدعامات الضرورية المشتركة بين المحاور الثلاثة وتلك التي تهم كل محور على حدة

التعليل

إن انطلاق العمليات بشكل فاعل ومنتج يحتاج لإنتاج أدوات و دعامات من شأنها المساهمة في توضيح منهجية التفعيل والتعضيد والتنسيق ، وكذا التعريف الواسع بالأرضية وبمكوناتها وبمواصلة النقاش حولها.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	***انتاج الأدوات والدعامات الضرورية المشتركة بين المحاور الثلاثة وتلك التي تهم كل محور على حدة ؛***
الهدف الخاص	إنتاج الأدوات والدعامات المنهجية والبيداغوجية والتواصلية بشكل تشاركي ومتلائم مع الحاجيات وخصوصيات مختلف الفاعلين ومجالات تدخلهم.
الفئات المستفيدة	القطاعات الحكومية والمجتمع المدني ومختلف المعنيين بمسلسل الأجرأة.
الفاعلون	المختصون في مجالات التواصل ؛ المختصون في البيداغوجية ؛ المختصون في مجال التخطيط الاستراتيجي ؛ الباحثون والمكونون في مجال حقوق الإنسان ؛ المسؤولون على تفعيل الأرضية من مختلف القطاعات والمؤسسات.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- انسجام الخطة الإعلامية حول الأرضية مجتمعة وحول المحاور الثلاثة من خلال الدعامات المنتجة : ملصقات، مطويات، وصلات إشهارية...؛ - توفير الوحدات التكوينية وسائر الدعامات التي ستستعمل في تحسيس وتكوين المسؤولين الرئيسيين عن أجرأة العمليات وتتبعها تنفيذا وتقييما.

4. خلق بنية للبحث والرصد والتواصل والتقييم والتقويم

التعليل

- أهمية مواكبة تفعيل الأرضية ببنية أكاديمية وعلمية تهتم برصد التحولات والتراكمات والإكراهات وتكون بمثابة آلية لدعم قدرات الفاعلين وتعزيز معارفهم واستثمار خبراتهم العملية والمعرفية في هذا المجال؛

- ضرورة وجود إطار للتقييم الخارجي للتجارب والممارسات والمناهج والتأثيرات في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**خلق بنية للبحث والرصد والتواصل والتقييم والتقويم**
الهدف الخاص	- تطوير البحث الأكاديمي والبيداغوجي في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان ؛ - ضمان التواصل بين المهتمين و الباحثين ومنتجي الدعامات، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، لتبادل التجارب وترصيدها والاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية ذات الصلة ؛ - تتبع وتقويم السياسات والاستراتيجيات والبرامج في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان ؛ - إنجاز بحوث وطنية دورية عن التمثلات الاجتماعية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، لمد سائر الفاعلين بمعطيات تساعد على تطوير الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.
الفئات المستفيدة	- القطاعات والمؤسسات المعنية بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان ؛ - الباحثون في مجال حقوق الإنسان ؛ - نشطاء حقوق الإنسان.
الفاعلون	- الباحثون في مجال حقوق الإنسان ؛ - المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبحث والدراسات والتكوين ؛ - المنظمات الدولية المختصة ؛ - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- وجود بنية علمية وأكاديمية مختصة ومستقلة، تتمتع بسلطة معنوية، رهن إشارة كل المعنيين بالنهوض : مؤسسات، جماعات وأفراد ؛ - توفر رصيد معرفي في المجال ؛ - تحقيق التفاعل الإيجابي والمستمر بين الإنتاج العلمي والميدان العملي.

5. إحداث بوابة على الانترنيت لفائدة النهوض بثقافة حقوق الإنسان

التعليل

أصبحت تقنيات علوم الإعلام والاتصال وسيلة ضرورية لكل عملية تطمح إلى تحقيق نتائج وتأثيرات ملموسة ، على أوسع نطاق وبوسائل بشرية ومادية معقولة ومثلى.

يساهم إحداث بوابة إلكترونية في نشر وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، بما يمكن أن توفره من موارد ومن تسهيل للتفاعل بين سائر المعنيين والمهتمين.

العمليـــة	
التعريف بالعملية	**احداث بوابة على الانترنيت لفائدة النهوض بثقافة حقوق الإنسان.**
الهدف الخاص	- بلورة منتوج وأداة إلكترونية للتحسيس والتواصل في مجال حقوق الإنسان موجهة لأوسع القطاعات والمؤسسات والفئات والشرائح المجتمعية. - التفاعل وتدعيم القدرات بين العاملين والنشطاء في مجال التكوين والتحسيس والتربية.
الفئات المستفيدة	- مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية - التلاميذ والطلبة والباحثون ومهنيو الإعلام ... - عموم المواطنين مستعملو الانترنيت
الفاعلون	المختصون في مجال الإعلاميات والانترنيت المكلفون بالعملية المختصون في مجال حقوق الإنسان مؤسسات حقوق الإنسان وطنيا ودوليا،
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- توفير موارد ودعامات معرفية وبيداغوجية إضافية تهم ثقافة حقوق الإنسان، ووضعها رهن إشارة مستعملي شبكة الأنترنيت المهتمين. - وجود أداة ناجعة للإخبار والتواصل والتفاعل والتحسيس والتكوين في مجال حقوق الإنسان.

6. الجامعة الربيعية السنوية لثقافة حقوق الإنسان

التعليل

أهمية تجميع الفنانين والمبدعين والمثقفين والباحثين، من كل القطاعات، على شكل جامعة منظمة ومهيكلة سنويا، بما يستجيب للأهداف المرسومة من أجل تعميق المعارف والتفاعل، وإشراك الفنانين والمبدعين في وضع المشاريع وأجرأتها.

كما تشكل لقاء جماعيا لكل القطاعات الفنية والثقافية على شكل ورشات للتفكير والتكوين والإنتاج.

العمليـــة

التعريف بالعملية	**الجامعة الربيعية السنوية لثقافة حقوق الإنسان**
الهدف الخاص	- تعميق المعرفة بمادة حقوق الإنسان، ودراسة حالات نموذجية والاطلاع على تجارب فنية دولية في مجال اعتماد الدعامات الفنية والثقافية لنشر ثقافة حقوق الإنسان ؛ - الشروع في الصياغة الأولية لمشاريع فنية ووضع الأفكار والتصورات التي ستؤطر هذه المشاريع :(إنتاج مسرحية حول موضوع محدد، إنتاج شريط سينمائي قصير، إنتاج أغنية، إنتاج لوحات تشكيلية موضوعاتية. (يستحسن حذف عبارة إنتاج).
الفئات المستفيدة	الفنانون والمبدعون والمنتجون في المجالات الفنية والثقافية.
الفاعلون	الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، وزارة الثقافة، وزارة الاتصال، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، المركز السينمائي المغربي، شركة صورياد دوزيم والشركات الخاصة في المجال السمعي البصري.
النتائج والتأثيرات المنتظرة	- الحصول على مشاريع ملموسة ومدققة ؛ - تكوين نخبة لقيادة هذه المشاريع ؛ - التوفر على إمكانية برمجة أجندة لإنتاج وترويج هذه المشاريع.

الجزء الرابع :
شروط ومسؤوليات التفعيل

شروط ومسؤوليات التفعيل

وفقا لمعايير الأمم المتحدة، وكما تم ذكر ذلك في الجزء الثاني[7] ، تعود مسؤولية تفعيل حقوق الإنسان والنهوض بها ومراقبة تطبيقها إلى :

- الدولة، بالدرجة الأولى، ممثلة في مؤسساتها وأجهزتها وموظفيها، بمقتضى التزاماتها المترتبة عن التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة؛
- المؤسسات الوطنية ؛
- المؤسسات الدستورية ؛
- منظمات المجتمع المدني ؛
- الفاعلون السياسيون ؛
- الفاعلون الاقتصاديون ؛
- الفاعلون الاجتماعيون والثقافيون ؛
- المؤسسات والأفراد.

وكما تم التأكيد عليه في تقديم هذه الأرضية، فإن تحقيق أهدافها رهين بمجموعة من الشروط منها بشكل خاص :

- انخراط هؤلاء الفاعلين، حسب مواقعهم ومستويات مسؤولياتهم، وتملكهم لمنهجيتها وغاياتها وأبعادها ؛
- اتخاذ التدابير اللازمة ، على كافة المستويات المؤسساتية والقانونية والمادية، من أجل ترجمة هذا الانخراط إلى فعل ملموس وطنيا و جهويا ومحليا ؛
- إبرام تعاقدات مع كل المعنيين بتطبيق مضامين الأرضية من أجل تحقيق النجاعة والفعالية.

---

[7] الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً - 9 ديسمبر 1998

الملاحق

1. مسلسل إعداد الأرضية الواطنة ؛
2. منشورات و إصدارات متعلقة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان ؛
3. الصكوك الدولية ذات الصلة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان التي صادق عليها الغرب أو انضم إليها ؛
4. لائحة أعضاء اللجنة ؛
5. لائحة الهيئات السياسية والنقابية التي تمت مقابلتها في سياق الحملة الترافعية ؛
6. لائحة الفاعلين والفعاليات التي ساهمت في مسلسل إعداد الأرضية الواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ؛
7. كلمات كل من السيد الوزير الأول، السيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و السيد رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يوم الإعلان الرسمي عن الأرضية في 26 فبراير 2007.

مسلسل إعداد الأرضية المواطنة

1. النطلق

انطلقت فكرة المشروع بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ،الذي اعتمد في دورته 19 في يوليوز 2003، إطلاق دينامية تؤدي لتمكين المغرب من خطة وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. وتلا ذلك اتخاذ مبادرات منها :

- إجراء دراسة تمحورت حول حصيلة البرامج المنجزة أو الجاري إنجازها في مجال التربية والتكوين والتحسيس بروح حقوق الإنسان، سواء من طرف السلطات العمومية أو المجتمع المدني، للوقوف عند نقط القوة و نقط الضعف وذلك في أفق تكوين رؤيا مستقبلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار إستراتيجية فعالة.
- تنظيم ورشة أولية لمناقشة الموضوع، انطلاقا من الصيغة الأولية للدراسة، بمساهمة عدد من الفعاليات الحكومية والجمعوية ،مما مكن من إغنائه على مستوى استكمال الرصد وتدقيق المقترحات، ومن فتح نقاش حول أهمية تنسيق الجهود في مجال النهوض بثقافة الإنسان. تلا ذلك إنجاز الصيغة النهائية للدراسة في ديسمبر 2005.
- تنظيم ورشة تشاورية في يوليوز 2005 بمساهمة مجموعة من الفاعلين الرئيسيين والمهتمين بقضايا النهوض بثقافة حقوق الإنسان. وقد أسفر هذا اللقاء الأول على اعتماد مقترح إعداد خطة عمل وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار تشاركي ،كما تم تبادل وجهات النظر حول التشخيص والأولويات ومجالات التدخل التي حددت في التربية وتكوين المهنيين والتحسيس.

2. تشكيل لجنة الإشراف على إعداد الأرضية المواطنة

يمكن اعتبار لقاء 20 أبريل 2006، الذي دعا إليه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والذي حضره عدد كبير من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية ومنظمات المجتمع المدني، الانطلاقة الفعلية لمسلسل إعداد الأرضية المواطنة، حيث تمت المصادقة على المشروع وتحديد أهداف ومضامين المحاور الثلاثة المتفق عليها. وخلال هذا اللقاء، وبعد نقاش في جلسة عامة حول أهداف وغايات هذه الخطة، عقدت ثلاث ورشات عمل تناولت المحاور الثلاثة، حيث عملت على رصد وتجميع الآراء والمقترحات المتعلقة بالمحور الأمر الذي شكل مادة أولية للمراحل اللاحقة.

وبموازاة مع عمل الورشات تم تشكيل لجينة من بين المشاركين، روعي فيها التنوع القطاعي والموضوعاتي والمؤسساتي، لتحديد شروط العضوية في بنية تناط بها مهمة إعداد المشروع. في هذا الإطار تم الاتفاق على المعايير التالية :

- التوازن في تركيبة اللجنة (قطاعات حكومية وجمعيات ومؤسسات وطنية)،
- التنوع في عضوية الجمعيات،
- المواظبة والاستمرارية،
- عدد محدود يسمح بالتدبير الناجع.

وفق تلك المعايير انبثقت عن الورشة ''لجنة الإشراف على إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان'' مكونة من تسعة عشر عضوا :

- سبعة ممثلين عن القطاعات الحكومية؛
- ثمانية ممثلين عن المجتمع المدني؛
- أربعة ممثلين عن المؤسسات الوطنية والأكاديمية.

إن اختيار هذه اللجنة نابع من إرادة التوفر على هيكلة عملية فاعلة وقادرة على الدفع بمشروع الإعداد إلى نهايته.

ومن أجل تسهيل مأمورية اللجنة وضمان فعاليتها تم الانطلاق من إجراءين تنظيميين :

- الدعم المادي والتقني من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،
- التعاقد مع ميسر- خبير من أجل مواكبة لجنة الإشراف في إنجاز مهمتها بدعم من المجلس.

3 - مسار الإعداد

لقد انصبت الاجتماعات الأولى للجنة الإشراف على تحديد قواعد العمل الداخلية، وتم إنجاز وثيقة مرجعية بهذا الشأن.

3.1. تدقيق الصلاحيات

حددت هاته الوثيقة صلاحيات اللجنة فيما يلي :

- الإشراف على مسلسل إعداد خطة العمل واعتمادها و الإشراف على مسلسل المصادقة عليها ؛
- تنسيق الأعمال التي يتم إنجازها في إطار إعداد خطة العمل ؛
- السهر على انخراط و تعبئة الموارد في عملية إعداد محاور الخطة ومحتوياتها ؛
- ربط الاتصالات مع مختلف الفاعلين في المجال، كلما دعت الضرورة إلى ذلك ؛
- ضمان المواكبة الإعلامية لإعداد مشروع الخطة حسب برمجة محددة ؛
- اتخاذ القرارات الإجرائية التي تدخل ضمن الصلاحيات المخولة للجنة، أو تلك التي تتعلق بالأمور ذات الطبيعة المنهجية أو التنظيمية أو التقنية أو اللوجيستيكية.

3.2. تدقيق قواعد العمل

تم في هذا الإطار اتخاذ تدابير منها :

- تشكيل سكرتارية للجنة ضمت في عضويتها أعضاء يمثلون المكونات الثلاثة للجنة، مع تحديد مهامها بتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و بنيته الإدارية ؛
- ضمان تمثيلية قارة للأعضاء كأشخاص ؛
- أن يكون التفويض في التمثيلية داخل اللجنة كتابيا ؛
- اعتبار قرارات اللجنة ملزمة إذا صادق عليها ثلثا أعضائها ؛
- عدم تأثر مداولات وقرارات اللجنة بغياب عضو/ة أوعدة أعضاء ؛
- تحديد دورية اجتماع اللجنة مرة كل شهر، ويحدد جدول أعمالها في اجتماع سابق للجنة ويهيأ من قبل سكرتاريتها ؛
- السهر على أن تكون الاقتراحات المقدمة من طرف عضو(ة) قد تمت الاستشارة فيها مع الجهات أومكونات القطاع الذي ينتمي/ تنتمي إليه (قطاعات حكومية وجمعيات فاعلة) ؛
- توثيق قرارت اللجنة في محضر الاجتماع.

وقد حرصت اللجنة على جعل عملها قائما على مبادئ التشاور والتشارك والتواصل الداخلي والخارجي كلما اقتضى الأمر ذلك، والانفتاح، بشكل متوازن،على الفاعلين المعنيين طيلة مسار الإعداد، باعتبار المسار لا يقل أهمية عن النتيجة.

3.3. مصادر التمويل

تم الاعتماد على :

- الدعم الرئيسي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ؛
- مساهمة القطاعات و المؤسسات الشريكة ؛
- اعتبار الخبرة التي تقدمها الجمعيات بمثابة دعم مادي للمشروع.

3.4. الوسائل المعتمدة

- الاستئناس بالبرامج و الاستراتيجيات والدراسات المتوفرة في الموضوع ؛
- الاستئناس بأدبيات الأمم المتحدة وغيرها ذات الصلة بالموضوع ؛
- استدماج توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة وأية توصيات تهم هذا المجال ؛
- اعتماد الخبرة كلما تطلب الأمر ذلك ؛
- تنظيم ندوات و ورشات و لقاءات طيلة مسار إعداد المشروع.

4. الأنشطة المنظمة

نظمت اللجنة نوعين من الأنشطة : أنشطة داخلية وأنشطة منفتحة على الفاعلين الأساسيين :

4.1. الأنشطة الداخلية :

- إعداد وتنظيم ورشة حول التخطيط الاستراتيجي :

مكنت الورشة خلال يومين، فضلا عن توثيق الروابط بين أعضاء اللجنة، من وضع الإطار المنهجي والمرجعي للخطة، وتم استثمار نتائجها لتشكيل ثلاث مجموعات عمل (التربية، تكوين المهنيين،

التحسيس) مع وضع أرضية مشتركة لعملها، بحيث يراعي التناسق وتحديد التمفصلات فيما بينها. كما تم وضع التصور الأولي لهيكلة المشروع وتصميمه بعد نقاش في الموضوع.

اشتغال مجموعات العمل

تمت هيكلة مجموعات العمل الثلاث لتعمل، من خلال الاستشارة الواسعة مع القطاعات والخبراء والمعنيين، على:

- تحديد المفاهيم والرؤيا والغايات المرجوة من خلال العمليات المقترحة في إطار المحور؛
- تحديد وتفعيل برنامج عمل وتعبئة الفاعلين المعنيين من أجل المساهمة في إعداد الخطة الوطنية؛
- تحديد وصياغة الأهداف والعمليات الخاصة بكل محور وفق شبكة للتقديم مصاغة سلفا.

وقد استندت اللجن الثلاث في عملها على تجميع الوثائق من أجل الاعتماد على المكتسبات والتجارب الموجودة وطنيا ودوليا. وقد عرضت ونوقشت أشغال اللجينات في إطار لجنة الاشراف،خلال عدة اجتماعات ،كما تم تنظيم ورشات عمل شارك فيها مجموعة من الفاعلين والخبراء. وشكلت أشغال هذه المجموعات، التي امتدت طيلة شهور، مادة غنية شكلت لاحقا المضامين الأساسية للمشروع.

اشتغال لجنة الصياغة

بالموازاة مع أشغال المجموعات، شكلت لجنة الإشراف لجنة للصياغة من أعضاء يمثلون المجموعات الثلاث، إضافة إلى السكرتارية، عملت على وضع الخطوط العريضة للمكون التقديمي للوثيقة كما سهرت على تجميع وتركيب إنتاجات مجموعات العمل، مع السهر على ضمان التنسيق والانسجام بين المضامين المقترحة.

وقد انطلق مسلسل المصادقة، على هاته الأرضية : أولا داخل لجنة الإشراف، ليعقد بعد ذلك لقاء مع مجموعة من الخبراء والمهتمين الذين أبدوا آراءهم وقدموا مقترحاتهم التي أغنت المشروع.

2.4 : الأنشطة الخارجية

تتمثل هذه الأنشطة بصفة خاصة في خمس محطات أساسية:

- تنظيم لقاءات مفتوحة على الفاعلين الرئيسيين أيام 18 - 20 أكتوبر 2006، حول المحاور الثلاثة وحظيت تلك اللقاءات بمشاركة واسعة ونوعية.
- تنظيم لقاء مع الفنانين والمبدعين حول موضوع ''أي دور للمثقفين و الفنانين للنهوض بثقافة حقوق الإنسان'' بشراكة مع الإئتلاف المغربي للثقافة والفن ودعم من وزارة الثقافة، لما يشكله المجال الثقافي والفني، في أوسع تجلياته وقنواته وتعبيراته، من رافعة أساسية لنشر وإشاعة قيم حقوق الإنسان في أوساط شرائح واسعة من المجتمع،بحكم طبيعة الدعامات التي يستعملها.
- تنظيم لقاء واسع مع مهنيي الإعلام بدعاماته المكتوبة والمسموعة والمرئية حول موضوع ''دور الإعلام في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، بشراكة مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية وبدعم من وزارة الاتصال والشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة، وذلك بالنظر لدوره الإخباري / التحسيسي/ التواصلي، الذي يمكن من الوصول إلى الجمهور الواسع.
- تنظيم لقاء مع مجموعة من الفاعلين- الخبراء في 23 نوفمبر 2006، بهدف .الاستئناس بخبرتهم وأرائهم و مقترحاتهم بشأن الصياغة النهائية للوثيقة
- تتويج هذه الأنشطة بلقاء نظم من قبل لجنة الإشراف في 14 دجنبر 2006، بمساهمة المكونات المشاركة في لقاء 20 أبريل 2006، ومختلف الفاعلين و الخبراء الذين صاحبوا إعداد الأرضية المواطنة، بعد ضمان التوصل المسبق بالمشروع.

خلال هذا اللقاء ثمنت الجهات المشاركة، ممثلة بمسؤولين ومسؤولات عن القطاعات والمؤسسات والجمعيات المشروع كما قدموا مجموعة من الاقتراحات والملاحظات، سهرت لجنة الصياغة على إدماجها في الصيغة النهائية للأرضية.

شكل هذا اللقاء محطة هامة، إذ عبر سائر ممثلي و ممثلات القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عن تأييدهم للأرضية وعلى التزامهم بالانخراط في المشروع والمشاركة بفعالية في تفعيل مقتضياته، وأوصوا بتخصيص لقاء آخر لتعميق النقاش فيما يخص ضمانات وشروط التفعيل. من جهته عبر السيد الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن استعداد المجلس لمواصلة دعم المشروع ومساندة كل ما سيقترح من سيناريوهات فيما يخص الآلية التي سوف تشرف على تفعيل مقتضيات الأرضية. في نفس الاتجاه أتى موقف الوزارة الأولى المعبر عن استعداد الحكومة لتوفير كل الشروط لإنجاح المشروع، داعيا إلى ضرورة الالتزام بالمقاربة التشاركية في تفعيلها، باعتبار أن سنة التحضير التي تمت برمجتها في الأرضية تتطلب تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين.

5. التواصل

لقد سهرت لجنة الإشراف على تأمين مواكبة إعلامية لمسلسل إعداد الخطة، حيث تمت تغطية معظم الأنشطة و اللقاءات والورشات، و نشر مجموعة من المقالات الصحفية تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان ،كما تم وضع وتفعيل استراتيجية للتواصل مع الفاعلين ومع الرأي العام ، ضمانا لتملك الأرضية والمشاركة في إعدادها من قبل أوسع المهتمين. وقد استعانت لجنة الإشراف بخبيرة في الميدان .

6. الخطة الترافعية لمرحلة إعداد الخطة

حرصت لجنة الإشراف، في إطار مسلسل الإعداد، خلال مرحلة ما قبل الإعلان عن الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، على القيام بحملة ترافعية، وذلك لحشد الدعم للخطة، و توفير الشروط الضرورية لجعلها مشروعا وطنيا تسهر على إعداده جهات واسعة، حكومية وغير حكومية، وتنخرط في تفعيله.

الهدف العام من الحملة الترافعية

- تعريف المجتمع السياسي والمدني بالمشروع، أثناء مسار إنجازه، لتهييئ طرحه على الساحة كمشروع وطني؛
- حشد دعم هذه الأطراف وجعلهم شركاء من الآن في الإيمان بأهمية المشروع والتحضير لتملكه لاحقا؛
- جعل هذه الأطراف، كل من موقعه، تلتزم بالدفاع عن المشروع وبتفعيله.

الجهات المستهدفة من الحملة

استهدفت الحملة عدة جهات مع إعطاء أولوية للحكومة، في شخص السيد الوزير الأول وقادة الأحزاب السياسية، نظرا لدورها ولتعدد الواجهات والمنابر التي تؤثر من خلالها (سياسيا، برلمانيا، إعلاميا)، ولعدد من المنظمات النقابية والحقوقية.

وقد تم أول لقاء للجنة الإشراف مع ادريس بنزكري رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وشكل محطة هامة في المسلسل الذي استمر طيلة شهرين، التقت خلالهما اللجنة مع الفاعلين السياسيين والنقابيين على أعلى مستويات المسؤولية. وختمت تلك اللقاءات مع السيد ادريس جطو الوزير الأول، الذي جدد الدعم الكامل للحكومة مشيدا بالمنهجية المعتمدة والنتائج المتوصل إليها، ومعبرا عن التزام قوي بتوفير كل الدعم المادي والمعنوي والمؤسساتي لضمان تفعيل أمثل لمضامين الأرضية.

7. الإعلان الرسمي عن الأرضية الواطنة

كانت مناسبة الإعلان الرسمي للأرضية في 26 فبراير 2007 موعدا متميزا عرفت حضورا نوعيا وتغطية إعلامية هامة.

وقد تم تقديم الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان من قبل اللجنة في شخص منسقتها، التي لخصت مختلف المراحل والأشواط التي قطعتها اللجنة للوصول إلى الصيغة النهائية. كما صاحب هذا الإعلان تدخلات تعبر عن التشكيلة الثلاثية للجنة: الحكومة في شخص السيد الوزير الأول إدريس جطو، المؤسسات الوطنية في شخص السيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إدريس بنزكري والجمعيات في شخص السيد رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان امين عبد الحميد، والتي كانت معبرة عن الدعم والاستعداد للمساهمة في تفعيل الأرضية،كل من موقعه ومسؤولياته.

مباشرة بعد ذلك تم عقد ندوة صحافية بتأطير من سكرتارية اللجنة ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والسيد نبيل بنعبدالله وزيرالإتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

8. آلية التتبع والإشراف على تفعيل الأرضية

- شكل التفكير في آلية تتبع تفعيل الأرضية موضوع نقاش خلال مسلسل إعداد ها حيث نظمت ورشتي عمل.

منشورات وإصدارات متعلقة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان

لائحة الوثائق المرجعية حول حقوق الإنسان

المؤسسات/المنظمات	اللائحة (العنوان، الكاتب، سنة النشر)
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان	1- أعمال الجامعة الصيفية حول حقوق المرأة : المرأة/المواطنة/المساواة 1998 ؛ 2- أعمال المائدة المستديرة حول : التربية على حقوق الإنسان 1997 ؛ 3- منظور نساء و رجال التعليم لحقوق الإنسان 2006 ؛ 4- أشغال دورة تكوينية لفائدة التلاميذ في مجال التربية على حقوق الإنسان، 2006 ؛ 5- أشغال دورة تكوينية لفائدة المدرسين في مجال التربية على حقوق الإنسان، 2006 ؛
مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان	1- الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمصادق عليها من طرف المغرب، مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2003 ؛ 2- دليل حول المؤسسات والآليات الوطنية لوقاية حقوق الإنسان، مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2004 ؛ 3- التقرير السنوي، مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان 2002 ؛ 4- وسائل الإعلام والسلطة القضائية : مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2004 ؛ 5- وسائل الإعلام والصحفيون : مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2004 ؛ 6- النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان : مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2005 ؛ 7- دليل حول المؤسسات والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان على ضوء المعايير الدولية : مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2002.
مديرية التربية غير النظامية	1- دليل بيداغوجي للتربية على حقوق الطفل، 2001 ؛ 2- دليل منشط التربية غير نظامية، يونيو 2001 ؛ 3- من تصنيف إلى نموذجية للأطفال في وضعية اللا تمدرس أو المنقطعين عن الدراسة، نونبر 1998 ؛ 4- دليل حقوق الإنسان في الفضاء المدرسي ؛ 5- وحدة التكوين في مجال حقوق الإنسان (المركز التربوي الجهوي).

المؤسسات/المنظمات	اللائحة (العنوان، الكاتب، سنة النشر)
مركز حقوق الناس	1- دليل التربية على حقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، 2003 ؛ 2- المقاومات الثقافية لخطاب حقوق الإنسان بالمغرب، مقاربة سوسيولوجية، مركز حقوق الناس، 2003 ؛ 3- دليل التكوين في مجال التربية على حقوق الإنسان
وزارة حقوق الإنسان	1- المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، الكتاب الأول : الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان ؛ 2- المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، الكتاب الثاني: معاهدات جنيف التي انضم إليها المغرب في مجال القانون الدولي الإنساني.
مجموعة البحث «تانيت	1- المرأة والكتابة، 1996، جامعة المولى إسماعيل، مكناس.
ترانسبارنسي	1- جامعة الشفافية : أعمال الملتقى الأول، الرباط،2003 ؛ 2- دليل التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة الدارالبيضاء، 2006 ؛ 3- كتاب الناشئة لمحاربة الرشوة، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة،الرباط، 2003 ؛ 4- دليل التكوين في مجال محاربة الرشوة، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة. الدارالبيضاء، 2005.
الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب	1- التمثلات حول النساء في مراكز القرار والفاعلات السياسيات بالمغرب، (2002) ؛ 2- صورة المرأة في المغرب والعنف الرمزي؛ التقرير السنوي 1998-1999؛ مطبعة المعارف الجديدة الرباط، (2001). 3- L'éducation à l'égalité De l'usage équitable des politiques de discrimination positive à propos de l'accès des femmes aux mandats électifs (2002) ; 4- "Perceptions de la femme décideure publique et acteure politique au Maroc"(2002) ; 5- "L'état de l'égalité dans le système éducatif au Maroc" (2001) ;

المؤسسات/المنظمات	اللائحة (العنوان، الكاتب، سنة النشر)
	6- **L'éducation à l'égalité :** ensemble de conférences présentées lors de l'Université Printemps des Droits des femmes organisée par l'Association Démocratique des Femmes du Maroc en Mars 1995, 155 pages Imprimerie El maârif Al Jadida, Rabat.(1998) ;
Collectif 95 Maghreb Egalité	1- Dalil pour l'égalité dans la famille au Maghreb ; C'est un outil pédagogique visant à promouvoir l'égalité entre les deux sexes dans son double aspect juridique et culturel. Il contribue à la diffusion d'une culture fondée sur l'égalité. 226 pages, Général Consulting- Rabat ;
الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة	1- مدرسة المساواة والمواطنة، 2007 ؛ 2- دليل المساواة والمواطنة، 2005 ؛ 3- أشرطة سمعية حول المساواة بالعربية والفرنسية والإسبانية والامازيغية، 2004 ؛ 4- اشرطة سمعية بصرية حول القوافل التحسيسية بالتربية على المساواة.
منظمة العفو الدولية - فرع المغرب	1- دليل المحاكمات العادلة، الرباط 2001 ؛ 2- دليل التربية على حقوق الإنسان، الدارالبيضاء 2002 ؛ 3- دليل حقوق المرأة، الرباط 2002 ؛ 4- كراسة حقوق الطفل، الدارالبيضاء 2002 ؛
اتحاد العمل النسائي	1- النوع الاجتماعي والتنمية بالمغرب،الرباط2001 ؛ 2- دليل مبسط حول مدونة الأسرة، الرباط 2006.

الؤسسات/المنظمات	اللائحة (العنوان، الكاتب، سنة النشر)
وزارة التربية الوطنية	1- الدلائل التربوية والحقوقية أدوار ممثلي الثلاميذ في مجالس تدبير الثانويات - 2005 دليل الحياة المدرسية - 2003 دليل التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة دليل مرجعي في مجال حقوق الإنسان - 2001 الدليل البيداغوجي للحقوق والمسؤوليات بالفضاء المدرسي دليل بيداغوجي حول إدماج مبادئ مدونة الأسرة في المناهج التربوية مصوغة تكوينية حول التربية على حقوق الإنسان 2- المطبوعات البيداغوجية جدادات بيداغوجية لتطبيق منهاج التربية على حقوق الإنسان في خمس مواد وفي الأسلاك التعليمية الثلاثة 3- الكتب المدرسية الجديدة لمادة التربية على المواطنة (ضمن مواد الاجتماعيات بالتعليمين الابتدائي والثانوي والاعدادي 4- وثائق مختلفة نتائج قراءة الكتب المدرسية الجديدة من زاوية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. النوادي التربوية في مجال حقوق الإنسان - يناير 2002 - تقرير تركيبي حول "حاضر برنامج التربية على حقوق الإنسان "

الصكوك الدولية ذات الصلة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها

الصكوك	المادة	المقتضيات
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	26	يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	13	تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	10	تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس تساوي الرجل والمرأة...: ج. القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة على جميع مستويات التعليم وفي جميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم، التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولاسيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم.
اتفاقية حقوق الطفل	29	توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها'' نحو: أ. تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها ؛ ب. تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ؛ ج. تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته. د. إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين ؛ ه. تنمية احترام البيئة الطبيعية.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	7	تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ تدابير فورية وفعالة، لا سيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والإعلام بغية مكافحة النعرات المؤدية إلى التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية أو الإثنية الأخرى، وكذلك لنشر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

المؤتمرات الدولية والمبادرات ذات العلاقة بالنهوض بثقافة حقوق الانسان

خطة العمل المعتمدة خلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في يونيو 1993 بفيينا	78 يعتبر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التعليم والتدريب والإعلام العام في مجال حقوق الإنسان أموراً جوهرية لتشجيع وإقامة علاقات مستقرة ومنسجمة فيما بين المجتمعات المحلية ولتوطيد التفاهم والتسامح والسلم. 79 وينبغي للدول أن تسعى جاهدة إلى استئصال الأمية كما ينبغي لها أن توجه التعليم نحو التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويطلب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إلى جميع الدول والمؤسسات إدراج حقوق الإنسان والقانون الإنساني والديمقراطية وسيادة القانون كمواضيع في المناهج الدراسية لجميع المؤسسات التعليمية في الأنظمة الرسمية وغير الرسمية. 80 وينبغي أن يشتمل التعليم في مجال حقوق الإنسان على السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية، على النحو المبين في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، من أجل تحقيق فهم مشترك ووعي بغية تقوية الالتزام العالمي بحقوق الإنسان. 81 - وإن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، إذ يأخذ في اعتباره خطة العمل العالمية المتعلقة بالتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، التي اعتمدها في آذار/ مارس 1993 المؤتمر الدولي للتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصكوكاً أخرى لحقوق الإنسان، يوصي بأن تضع الدول برامج وإستراتيجيات محددة لضمان تعليم حقوق الإنسان ونشر المعلومات العامة على أوسع نطاق ممكن، آخذة في الاعتبار بوجه خاص احتياجات المرأة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ...
عشرية الأمم المتحدة 1994/2005 للتثقيف في مجال حقوق الإنسان	استهدفت عشرية الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تطوير المجهودات المبذولة في مجال التربية والتدريب والإعلام التي تتوخى : أ. تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛ ب. التنمية الكاملة لشخصية الإنسان والشعور بكرامته ؛ ج. النهوض بالتفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين ؛ د. النهوض بالصداقة بين جميع الأمم والشعوب الأصلية والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية ؛ ه. تمكين جميع الأشخاص من المشاركة بصورة فعالة في مجتمع حر. و. العمل على تشجيع أنشطة الأمم المتحدة من أجل صون السلم.
البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان " الذي انطلق في 2005	تتمثل الأهداف المتوخاة من أنشطة التثقيف ضمن البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان في ما يلي: - التشجيع على اعتبار حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية حقوقا مترابطة وغير قابلة للتجزئة وشاملة ؛ - التشجيع على احترام الاختلاف ووضعها موضع التقدير وعلى مناهضة التمييز على أساس العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو الحالة البدنية أو العقلية، أو على أسس أخرى ؛ - التشجيع على تحليل مشاكل حقوق الإنسان المزمنة والمستجدة بما فيها الفقر والصراعات العنيفة والتمييز)...؛ - إثراء مبادئ حقوق الإنسان الراسخة الجذور في مختلف الأوساط الثقافية، ومراعاة المستجدات التاريخية والاجتماعية في كل بلد.

لائحة أعضاء اللجنة

أعضاء لجنة الإشراف على إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

الاسم الكامل	المؤسسة الممثلة
أمينة لمريني الوهابي	المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
إدريس نجيم	وزارة العدل
المصطفى كاكا	كتابة الدولة المكلفة بالشباب
المصطفى الشافعي	الفضاء الجمعوي
ثورية بوعبيد	منظمة العفو الدولية فرع المغرب
حميد الكام	مركز التوثيق و الإعلام و التكوين في مجال حقوق الإنسان
حمادي المنور	المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
عبدالحكيم الشافعي	جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
عبد الرحمان بلوش	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
عبد السلام بوطيب	المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف
عبد العالي المعلمي	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
عبدالرزاق الحنوشي	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
عبد العالي مستور	منتدى المواطنة
عبد اللطيف مستغفر	الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
عدنان الجزولي	منتدى المغرب، إعاقات وحقوق
فاطمة كريش	ديوان المظالم
فريد الصغير	وزارة الداخلية
فريدة الخمليشي	الوزارة الأولى
محجوب ايت غنو	وزارة الاتصال
محمد أوسارة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
محمد عبد الرحيم	وزارة الاتصال
محمد عياد	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
نبيلة حدوش	الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب

التدبير الإداري : نعيمة بنواكريم، رئيسة الوحدة الإدارية المكلفة بالإعلام، النشر، التوثيق والنهوض بحقوق الإنسان

بمساعدة دليلة الزناتي: متدربة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الخبراء : سعد بنكيران
نرجس الرغاي

لائحة الهيئات السياسية والنقابية التي تمت مقابلتها
في سياق الحملة الترافعية

الهيئات السياسية والنقابية التي تمت مقابلتها في سياق الحملة الترافعية

(حسب الترتيب الزمني)

الهيئة	تاريخ اللقاء	الشخصيات المستقبلة
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1 نوفمبر 2006	السيد محمد اليازغي، الكاتب الأول
حزب التقدم والاشتراكية	01 نوفمبر 2006	السيد إسماعيل العلوي، الأمين العام
حزب الاستقلال	7 نوفمبر 2006	السيد عباس الفاسي، الأمين العام
التجمع الوطني للأحرار	16 نونبر 2006	السيد أحمد عصمان، الرئيس
الحزب الاشتراكي الموحد	16 نونبر 2006	السيد محمد مجاهد، الأمين العام
جبهة القوى الديمقراطية	20 نونبر 2006	السيد تهامي الخياري، الكاتب الوطني
النقابة الوطنية للتعليم العالي	28 نونبر 2006	السيدة فوزية كديرة، الكاتب العام
الفدرالية الديمقراطية للشغل	01 دجنبر 2006	السيد عبد الرحمان العزوزي، الكاتب العام
الحزب الوطني الديمقراطي	05 دجنبر 2006	السيد عبد الله القادري، الأمين العام
حزب العدالة و التنمية	06 دجنبر 2006	السيد سعد الدين العثماني، الأمين العام
الاتحاد الدستوري	7 دجنبر 2006	السيد محمد أبيض، الأمين العام
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	7 دجنبر 2006	السيد محمد بنجلون أندلسي، الكاتب العام
الحركة الشعبية	14 دجنبر 2006	السيد محند العنصر، الأمين العام
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	18 دجنبر 2006	السيد أحمد بنجلون، الكاتب الوطني
الكونفديرالية الديمقراطية للشغل	13 يناير 2007	السيد عبد القادر الزاير، نائب الكاتب العام

لائحة الفاعلين والفعاليات التي ساهمت مع مسلسل
إعداد الأرضية الواطنة للنهوض
بثقافة حقوق الإنسان

لائحة الوزارات المشاركة في الورشات

الوزارة الأولى
وزارة العدل
وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية
وزارة الاتصال
وزارة الداخلية
وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن
وزارة الثقافة
كتابة الدولة المكلفة بالأسرة و الطفولة و الأشخاص المعاقين
كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية
كتابة الدولة المكلفة بالشباب

لائحة الجمعيات التي ساهمت في المسار عبر ورشات

الفضاء الجمعوي
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية،فرع المغرب
المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
منتدى المواطنة
منتدى المغرب، إعاقات و حقوق
الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب
المنتدى المغربي للحقيقة و الانصاف
الاتحاد المغربي لجمعيات الاوراش
اتحاد العمل النسائي
الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء
الجمعية المغربية للمعاقين جسديا
الجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي
الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة
الشبكة الامازيغية من اجل المواطنة
الفدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بالمغرب
العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان
المنظمة العربية للمحامين الشباب

المرصد الوطني لحقوق الإنسان
المرصد الوطني لحقوق الطفل
المرصد الوطني للسجون
النقابة الوطنية للصحافة المغربية
الوداية المغربية للمعاقين
جمعية ترانسبارانسي/ المغرب
جمعية آفاق
جمعية الألفية الثالثة
جمعية الأمل للتربية والتنمية
جمعية الاوراش للشباب
جمعية البحوث القانونية
جمعية التربية على حقوق الإنسان
جمعية سلا المستقبل
جمعية جمع المؤنث
جمعية بيتي
جمعية عدالة
جمعية مبادرات من اجل الدفاع عن حقوق النساء
جمعية نساء الجنوب
جمعية جسور
رابطة التربية على حقوق الإنسان
لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان
لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات
منتدى النساء المغربيات
مركز الدراسات والأبحاث حقوق الإنسان والديمقراطية
مركز السيدة الحرة
مركز حقوق الناس

المؤسسات الوطنية الساهمة في المسار

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ديوان المظالم
الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء

الخبراء والفعاليات
(حسب الترتيب الأبجدي)

الاسم الكامل
احمد خشيشن
أحمد سهوات
ادريس خروز
ادريس الكراوي
أمينة بوعياش
أسية الوديع
المحجوب الهيبة
المختار بكور
الحسين سحبان
العربي جعايدي
انس الحسناوي
بنسالم حميش
جمال الدين الناجي
حمو اوحلي
خالد مظلوم
خديجة مروازي
خديجة شاكر
خديجة مصلح
ربيعة الناصري
ربيعة مرضي
عائشة خمليش
عبد اللطيف الفلق
عبد الله خلو
عزالدين اقصبي
فاطمة الزهراء طموح
فؤاد عبد المومني
كبيرعلوي مدغري
كمال لحبيب
لطيفة أخرباش

مارية الزويني
محمد البردوزي
محمد الصبار
محمد اوزهرة
محمد عبد النبوي
مصطفى اليزناسني
نبيلة بنغموش
نجاة امجيد
هشام أيت منصور
السعدية بلمير
صباح السقاط
عبد الحميد أمين
ليلى رحيوي
رجاء الادريسي اللآزمي
محمد الريوز
محمد اوزكان
عبد السلام البهجة
عبد الواحد بوكريان
الفاندي التهامي عبد الحفيظ دباغ
سعيدة الادريسي
محمد ولد دادة
محمد بنمعيزة
محمد أدخيس
محمد بيدادة
محمد ايت حلوي
عبد الهادي اطوبي
عمر الماشين
حميد ميسور
بركات لحسن
سعيد الرهوني
دوحد المفضل
محمد ايت الحلوي
لطيفة البوحسيني
أدفلاح أمروش
حسن السحرب
عبد الله علاوي

سمير ابو القاسم
عبد اللطيف اليوسفي
كريم بوزيدة
جمال بندحمان
سمية العمراني
فوزية عسولي
محمد السكتاوي
محمد كنوش

النظمات الدولية

برنامج الأمم المتحدة للتنمية
اليونسيف
اليونسكو
الاتحاد الأوربي
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
صندوق الأمم المتحدة للسكان

كَراسي اليونسكو

كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان
كرسي اليونسكو للإتصال العمومي و الجماعي

الجامعات

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

كلمات كل من السيد الوزير الأول، السيد رئيس
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و السيد رئيس
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

يوم الإعلان عن الأرضية المواطنة

كلمة الوزير الأول
السيد إدريس جطو

الرباط في يوم الاثنين 8 صفر 1428
الموافق ل : 26 فبراير 2007

بمناسبة الإعلان الرسمي عن الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

- يطيب لي في مستهل هذه الكلمة، أن أعبر عن سعادتي للحضور في هذه التظاهرة الهامة للإعلان الرسمي عن ''الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان''.
- إن لقاءنا اليوم، ينصب على موضوع أساسي ومصيري نروم من ورائه ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وإشاعتها على أوسع نطاق بين كل مكونات المجتمع ببلادنا، إيمانا منا بأنها عامل أساسي في تحصين المجتمع المغربي من التجاوزات والانتهاكات وغيرها من الممارسات اللاإنسانية، وفي تأهيله لكي يكون قادرا على مواجهة التحديات التنموية المستقبلية وتوطيد المسار الديمقراطي والحداثي والتضامني الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.
- إننا مقتنعون بأن المراهنة على التربية والتكوين والتحسيس بالوعي بالحقوق والواجبات واحترامها، دعامة أساسية لإقرار المواطنة الحقة، ولجعل الحقوق واقعا يوميا تجسده الممارسات والسلوكات الفردية والجماعية في مختلف فضاءات المجتمع. هذه هي الأسس التي تقوم عليها ''الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان''، والتي عملت لجنة الإشراف على إبرازها؛ ولا يسعني إلا أن أنوه بما قامت به اللجنة ومنسقتها السيدة أمينة المريني من مجهودات لإعداد وتقديم هذه الأرضية.

حضرات السيدات والسادة،

- إن هذا العمل الهام ينضاف إلى إصلاحات أخرى بمبادرات ملكية سامية تجسد التحول النوعي الذي تعرفه بلادنا في مجال دعم وترسيخ حقوق الإنسان.
- وهكذا، شكل إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة محطة أساسية لدعم دولة الحق والقانون، وتعتبر تجربة رائدة في مجال العدالة الانتقالية وطي صفحة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، مشهودا لها دوليا ووطنيا.

- كما تعززت حماية الأسرة بمكاسب هامة نصت عليها مدونة الأسرة لإنصاف المرأة وحماية حقوق الطفل.

- وبالموازاة مع ذلك، فقد وضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية العنصر البشري في صلب الاهتمامات التنموية، مركزة بذلك على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية المستديمة.

- لقد أولت بلادنا اهتماما خاصا لملاءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومراجعتها، وفي هذا الإطار، تم تعديل قانون الجنسية والقانون الجنائي وإصدار قانون تجريم التعذيب وقانون كفالة الأطفال المهملين. كما أبدت الحكومة موافقتها على رفع جل التحفظات التي وضعتها بلادنا على الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها والمتعلقة بالطفل ومناهضة التعذيب والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري و على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- وانسجاما مع توجه بلادنا في ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، جاء إحداث ديوان المظالم لإعطاء بعد ملموس لمفهومي الإنصاف والشرعية في تعامل الإدارة مع المواطنين.

- كما اعتمدنا استراتيجية وطنية من أجل المساواة بين الجنسين نتوخى من خلالها إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات والبرامج التنموية.

حضرات السيدات والسادة،

- إن ما تحقق من إصلاحات في مجال حقوق الإنسان، هو حافز على مواصلة الجهود لاستكمال بناء الصرح الديمقراطي وتعزيز ركائزه. وبلادنا عازمة كل العزم على المضي قدما في هذا الاتجاه، من أجل الانخراط الكامل والشامل في المنظومة الحقوقية الدولية، ويبقى طموحنا هو الارتقاء إلى مصاف الدول الرائدة في العالم في هذا المجال.

- ويجدر بي في هذا المقام، أن أشيد بحرارة بالدور الفعال الذي تلعبه مختلف مكونات المجتمع المدني العاملة في مجالات حقوق الإنسان، وما تسديه من خدمات جليلة للدفاع عنها وإشاعة قيمها وتربية الأجيال الصاعدة على احترامها.

حضرات السيدات والسادة،

- إن ما يثلج الصدر، أن يكون إعداد ''الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان'' ثمرة عمل جماعي ومجهود مشترك وتشاور واسع بين مختلف الفاعلين، من قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني.

- ويظل التعامل مع قضايا حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة يتقاسمها كل الفاعلين، مما يستدعي تجنيد الطاقات الفعالة والحية لبلوغ الأهداف المرسومة في هذا المجال.

- وهذا الأسلوب بالذات، هو الذي اعتمدناه بنجاح ولله الحمد، لتفعيل التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

- ففي وقت وجيز، عملنا على تسوية ملف جبر الضرر الفردي في إطار من التعاون والتنسيق المثمرين بين الحكومة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مما مكن المجلس من الشروع في صرف التعويضات للمستفيدين ابتداء من الأسبوع المنصرم. ونعمل معا على تسوية الوضعية الإدارية العالقة للضحايا أو ذوي حقوقهم، وعلى تخويلهم في القريب إن شاء الله، نظاما ملائما للتغطية الصحية.

- وعلى هذا المنوال، فإننا نواصل بتعاون مع المجلس متابعة تفعيل التوصيات الأخرى الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

- وبهذه المناسبة، يطيب لي أن أنوه بالعمل الجاد الذي اضطلعت به هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لمعالجة التجاوزات وتحقيق المصالحة مع الماضي، والتوجه نحو المستقبل لترسيخ دولة الحق والقانون، وهو المسار الذي أطلقه المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، و يواصله بكل حكمة وثبات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله؛ ويسعدني جدا أن أهنئ أعضاء الهيئة والمجلس معا على النتائج المشجعة التي وصلنا إليها، وأخص بالذكر الأستاذ إدريس بنزكري، الذي أعتبره مثالا للوطنية والإخلاص في العمل وأداء الواجب والثبات على المبدإ، داعيا له بموفور الصحة والعافية.

حضرات السيدات والسادة،

- إن الإعلان اليوم عن ''الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان'' يلزمنا جميعا بالعمل على تفعيل مضامينها، وهي مسؤولية لا تتجزأ من التزاماتنا إزاء قضايا حقوق الإنسان.

- ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة القادمة هي مرحلة حاسمة تستوجب مواصلة تعبئة مختلف الفاعلين الواضعين لها من قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني، في إطار من التشاور والتنسيق الوثيقين، الذين ميزا مرحلة الإعداد.

- وتبقى هذه التعبئة عنوانا للمواطنة الفاعلة، من أجل تحضير الشروط المادية، وتحديد الآليات المؤسساتية والإجراءات الكفيلة بتنفيذ هذه الأرضية.

- وفي هذا السياق، ستتحمل الحكومة من جهتها مسؤوليتها الكاملة، كما سنظل حريصين كل الحرص على توفير وتعبئة الوسائل والشروط المادية والبشرية لجعلها واقعا يوميا ملموسا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا البلد الأمين في ظل الرعاية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

كلمة السيد ادريس بنزكري
رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
في حفل تقديم أرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان
الرباط 26 فبراير 2007

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد الوزير الأول؛

السادة أعضاء الحكومة؛

السيدات والسادة ممثلي الهيئات الدبلوماسية؛

السيدات والسادة ممثلي المؤسسات الدولية

السيدات والسادة ممثلي الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني؛

السيدات والسادة أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛

أعضاء لجنة الإشراف على إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان؛

أيها الحضور الكريم

أبرزت التراكمات الحاصلة في مجال النهوض بحقوق الإنسان ببلادنا، الحاجة إلى تعميم تلقين و إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، باعتبار أن التربية على حقوق الإنسان هي الأساس الذي يجب أن يقوم عليه أي إصلاح مجتمعي، ويضمن تجدر هذا الإصلاح واستقراره؛ ذلك أن الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، ووضع الآليات القانونية و المؤسساتية الكفيلة بصيانة هذه الحقوق، وضمان احترامها، تظل إجراءات ناقصة ما لم يتم تملك المواطن لقيمها واحترامها كثقافة مشتركة ومتبناة من قبل الجميع.

إن تقدم المغرب و مستقبل ديمقراطيته و بناء دولة الحق و القانون والمؤسسات رهين إلى حد كبير بإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وبتوافق مكونات المجتمع على مبادئها وقيمها واجتماعها حولها، من أجل تحصين المكتسبات ضد كل تراجع أو تحريف.

حضرات السيدات والسادة،

إن الجهود المبذولة في مجال التربية على حقوق الإنسان، سواء من طرف المؤسسات الحكومية أو هيئات وتنظيمات المجتمع المدني، مكنت من حصول تراكم هام يتضمن عناصر قوة كثيرة تساهم بلا شك في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلا أن ما وقفنا عنده من جوانب نقص وسلبيات في تلك الجهود يتمثل أساسا في غياب التنسيق وتشتت الجهود وأحيانا تكرار نفس المشاريع من طرف متدخلين مختلفين، وأحيانا أخرى طغيان العموميات والشعارات واجترار نفس المقاربات المعتمدة في سياقات مختلفة عن أوضاعنا التربوية والتعليمية والمجتمعية.

لذلك، حرص المجلس على لعب دور التنسيق وتوفير فضاء للحوار والنقاش بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، من أجل تسهيل مشاركتهم وانخراطهم في وضع خطة عمل وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في منطلقاتها وأسسها، وفي المساهمة في تنفيذها وتقييمها باستمرار.

وكما لا يخفى عليكم فإن مبادرة المجلس بهذا المشروع تندرج في تفعيل المهام المخولة له طبقا لمقتضيات الظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيمه وعلى الأخص منها:

- الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- وتيسير التعاون، من جهة أخرى، بين السلطات العمومية و ممثلي الجمعيات الوطنية والدولية والشخصيات الكفأة في مجال حقوق الإنسان.

وقد انطلقت الفكرة في الدورة التاسعة عشر للمجلس، المنعقدة في يوليو 2003، في إطار تداوله للتوجهات الكبرى لبرنامجه العام، ليتم اعتمادها في دورته الثالثة والعشرون المنعقدة في أكتوبر2004، و لترفع مذكرة في هذا الشأن إلى صاحب الجلالة.

و منذ ذلك الحين انخرط المجلس في الدراسة و التشخيص الأولي لمستويات و آليات نشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان، ثم بعد ذلك في مسلسل التشاور و الحوار مع الفاعلين الأساسيين في هذا المجال من أجل وضع أسس و عناصر الخطة المذكورة. ليستمر في المشروع، فيما بعد، كعضو في لجنة الإشراف على إعداد خطة عمل وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان التي تفضلت السيدة أمينة المريني، منسقة اللجنة، بتقديم عملها ومنتوجها أمامكم.

حضرات السيدات و السادة،

حرص المجلس، منذ انطلاق عمل اللجنة المشتركة المكلفة بالإشراف على إعداد الخطة المذكورة، على أن يوفر الدعم السياسي و التقني و اللوجيستيكي لهذه التجربة والشروط التي من شأنها أن تضمن

الفعالية لعمل اللجنة و الاستقلالية لقرارها، و ذلك لقناعتنا الراسخة بأن تملك المشروع من قبل الجميع هو الضمانة الرئيسية و الأساسية لبلوغ الغاية القصوى منه، و المتجلية في ترسيخ ثقافة حقوقية، وتنمية مواقف وسلوكات لدى المواطنين والمواطنات تحترم معايير و قيم حقوق الإنسان.

و لا يسعنا، و نحن نلتقي اليوم للإعلان عن نتائج هذه اللجنة، إلا أن نهنئ أنفسنا على جودة المشروع الذي ساهمنا في إعداده جميعا، حكومة و مؤسسات وطنية و فعاليات المجتمع المدني بكل عزيمة و مسؤولية وانفتاح، ولنا اليقين بأنه سيضيف رصيدا هاما لمكاسب بلادنا في مجال إرساء دولة الحق و القانون و توطيد الديمقراطية وصون الكرامة الإنسانية، و من شأن المنهجية التي اعتمدت في إعداده أن تشكل عاملا مخصبا لمختلف التجارب الوطنية في مجال الشراكة ومرجعا يقتدى به في أي عمل في هذا السياق. فالتمرين كان جيدا ومن شأن الدروس المستخلصة منه أن تنهض بثقافة الحوار ببلادنا و أن تعطي دفعة نوعية للعمل التشاركي، لكن هذا التمرين مكننا أيضا من التعرف على النواقص ومواطن الضعف.

لذا، سيكون من المفيد أن يقوم كل طرف من الأطراف المشاركة بإجراء تقييم لعمل هذه اللجنة خلال العشرة أشهر الماضية، وأن يزود الرأي العام بما استخلصه من نتائج وعبر من هذه التجربة التشاركية المتميزة.

حضرات السيدات و السادة،

اسمحوا لي في الأخير أن أنوه بجميع أعضاء و عضوات لجنة الإشراف والمؤسسات والهيئات والشخصيات التي ساهمت في إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على جودة عملهم وعلى جدية مشاركتهم وانخراطهم في المشروع، وأن نؤكد لهم استعداد المجلس لمواصلة دعمه من أجل بلورة الاقتراحات الكفيلة بتفعيل المشروع.

قد يكون سابقا لأوانه أن نحسم الآن في الصيغة المؤسساتية التي ستتكفل بالتفعيل، فالأمر يتطلب تفكيرا جماعيا، وإن استدعى الأمر، إعداد دراسة مقارنة لتجارب سبقتنا في هذا المجال، وذلك قصد ضمان تطبيق فعال و فعلي لمختلف العمليات الواردة في الأرضية المواطنة التي تفضلت اللجنة بالإعلان عليها اليوم؛ فالهاجس الذي ينبغي أن يحكم مجهودنا الفكري، هو الوصول إلى صيغة مؤسساتية تمتلك مقومات نجاحها وتضمن انخراط وتملك كافة الفاعلين بمختلف مواقعهم ومستويات مسؤولياتهم لمنهجية الخطة وغاياتها وأبعادها وأن تتوفر لها الموارد المادية والبشرية لأجرأة مضامينها.

ولا يفوتني في الختام أن أتقدم بخالص تشكراتي وتقديري للسيد الوزير الأول على دعمه وتشجيعه لهذا العمل وانخراط أعضاء الحكومة بجدية في هذا المشروع و تفعيل عمليات الأرضية ابتداء من سنة التحضير التي حددت في جدولتها الزمنية. وقد شرع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هذا السياق، ومنذ المصادقة على هذه الأرضية في 20 دجنبر 2006، في البرمجة والتخطيط لتفعيل مختلف العمليات التي تعنيه مباشرة كمؤسسة وطنية.

شكرا على حسن تتبعكم و السلام عليكم

كلمة جمعيات المجتمع المدني المشاركة في إعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

السيد الوزير الأول
السيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان
السيدات والسادة مسؤولي الأحزاب السياسية والنظمات النقابية
الأصدقاء والصديقات مسؤولي التنظيمات الحقوقية وتنظيمات المجتمع المدني
الحضور الكريم،

بعد التحية والسلام، يطيب لي باسم الجمعيات الحقوقية وجمعيات المجتمع المدني، التي انخرطت في مسلسل إعداد الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، أن نعبر بداية عن تقديرنا للمجهودات الجماعية التي بذلت في هذا الباب والتي تميزت باستشارة واسعة مع فاعلين سياسيين و اجتماعيين و حقوقيين والتي أدت إلى بلورة ''الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان'' التي يجب العمل الآن على تطبيق مختلف مقتضياتها.

انطلق مسلسل إعداد الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما هو معلوم، بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبمشاركة أطراف حكومية ومؤسسات وطنية ومجموعة من منظمات حقوق الإنسان ومن جمعيات المجتمع المدني الأخرى.

في هذا السياق ساهمت الجمعيات الحقوقية و المدنية، من موقعها المستقل، في هذه الدينامية بناء على ما راكمته من تجارب وخبرات في موضوع التربية على حقوق الإنسان و النهوض بها كثقافة تؤصل لقيم الكرامة والحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الحق في الحياة ولتشييد مجتمع المواطنة بكافة الحقوق.

و استنادا على تجربتها المستقلة تمكنت جمعياتنا من المساهمة الفعالة في صياغة مقترحات نوعية هامة في هذه الأرضية على مستوى مضامينها وأبعادها وذلك لجعل الضمانات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية والإدارية في مجال حماية حقوق الإنسان تترسخ كاختيارات للدولة و مؤسساتها و كسلوك فردي و جماعي ملموس.

وحيث إن الجمعيات الحقوقية و المدنية أبانت عن أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في التأطير والتحسيس ونشر قيم حقوق الإنسان، كآلية حقيقية للتربية على المواطنة والديمقراطية، فهذا ما يجعلها اليوم شريك أساسي في الإعداد والتتبع والتنفيذ. وهذا ما يعطي معنى قويا للشراكة مع الحركة الحقوقية و المجتمع المدني.

و بالمناسبة نستغل هذه الفرصة لنعبر عن رغبتنا في أن يمتد هذا الأسلوب الذي اعتمد في سياق إعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان إلى عملية إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان وهي الخطة التي ستلعب دورا أساسيا في بناء دعائم دولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة.

و في تقديرنا كحركة حقوقية وجمعيات مدنية فإن النهوض بثقافة حقوق الإنسان، كمشروع سياسي وبيداغوجي، يتوخى جعل احترام حقوق الإنسان واقعا يلتزم به الفاعلون السياسيون والمؤسساتيون، أي الدولة، يتطلب ويستدعي إرساء قواعد دولة الحق والقانون دستوريا، قضائيا وإداريا حيث يتساوى فيها المواطنون والمواطنات أمام القانون، وحيث يعيش ذلك الناس في حياتهم اليومية من خلال معرفة تلك الحقوق، ولهم الوسائل والآليات القانونية والإدارية التي تمكنهم من ممارستها والدفاع عنها، ومن بلورة اتجاهات وسلوكات تؤشر على مدى الالتزام بها تجاه الذات وتجاه الآخرين.

إن النهوض بثقافة حقوق الإنسان كدرع وقائي ضمن آليات حماية حقوق الإنسان ضرورة أساسية وذات طابع استراتيجي في حماية الحقوق. لكن بدون ضمانات دستورية و تشريعية ومؤسساتية وإدارية تحمي حقوق الإنسان من الانتهاك و الخرق تبقى هذه الأرضية بدون أساس و إطار يؤمن ديمومتها .

و لعل مما يعطينا الأمل في هذا المسار هو :

- اتساع نطاق الالتزام المبدئي بحقوق الإنسان في أوساط الفاعلين في الحقل السياسي والنقابي والمدني والإعلامي ؛
- تطور نوعي لمساهمة الحركة الحقوقية بمختلف مكوناتها في أنشطة النضال والترافع والتحسيس في مجال حقوق الإنسان، إما بشكل مستقل أو في إطار شراكات ؛
- وجود تراكمات هامة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بمبادرة من الحركة الحقوقية والمجتمع المدني و السلطات العمومية بشكل مستقل أو في إطار شراكات ؛
- توفر سياق دولي محفز على نشر ثقافة حقوق الإنسان و التربية عليها من خلال الإطار المعياري وبرامج الامم المتحدة وعدة منظمات دولية وجهوية ذات الصلة بالموضوع.

وبالنظر لكون النهوض بثقافة حقوق الإنسان فعل يتجاوز المعرفة النظرية للحقوق إلى استدماجها في واجبات الدولة أولا ومنظومة القيم والممارسات الفردية والجماعية ثانيا، فإن تعزيز المكتسبات بما يضمن ترسيخها وتوسيعها وديمومتها يظل رهينا بمدى الاستجابة لمتطلبات تتعلق بمجالات منها:

- مصادقة المغرب على كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ورفع التحفظات على تلك التي تم التحفظ الجزئي عليها مع التأكيد الدستوري على سمو المواثيق الدولية في هذا المجال على التشريعات المحلية، وعلى ملاءمة هذه الأخيرة مع معايير حقوق الإنسان الكونية ؛
- صيانة حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة، و يتوقف هذا على مدى تشبع المسؤولين و المواطنين والمواطنات أفرادا وجماعات، في كل المواقع والمسؤوليات بثقافة حقوق الإنسان كما عبر عن ذلك تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة،
- مواجهة تحديات المستقبل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويحتاج هذا بالإضافة لإصلاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية إلى تأهيل الموارد البشرية بمقاربة حقوقية ومواطنة ترسخ الحقوق والمسؤوليات، ضمن تصور شمولي ومندمج.

لقد أكدت المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المنعقدة في نونبر 2001، أن مواجهة الخروقات تتطلب، إضافة إلى الإصلاحات الدستورية و القانونية و القضائية، تطوير المبادرات الحالية في مجالات التربية وتكوين المهنيين والتحسيس، بما يضمن لها حدا أدنى من النجاعة والقدرة على التأثير على المدى المتوسط والبعيد. و هذا ما أكدت عليه كذلك توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي.

في هذا السياق تندرج الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان كمشروع وطني من حيث الأبعاد، وتشاركي من حيث المقاربة. وهو يتوخى، تحقيق بعدين أساسيين :

- يتعلق الأول بإذكاء و تنمية مواقف و مسؤوليات وسلوكات تحترم معايير وقيم حقوق الإنسان لدى بالأساس الذين يوجدون في مواقع القرار، و تمكنهم مواقعهم من ضمان إعمال حقوق الإنسان، ذلك أن كل توصيات المنتظم الدولي تؤكد على مسؤولية الدولة في حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، ثم على دور مكونات المجتمع أفرادا وجماعات ؛
- و يرتبط الثاني بتنسيق وترصيد الجهود بين مختلف الفاعلين الحكوميين والمجتمع المدني لفائدة النهوض بثقافة حقوق الإنسان، كل من موقعه المستقل على أن توفر الدولة لهذا العمل شروط النجاح و الديمومة.

و قد ناضلت الحركة الحقوقية المغربية من أجل إشاعة حقوق الإنسان، و هي تعتبر اليوم ان تاصيلها يقتضي ترسانة قانونية و قضائية و تربوية، بما يتطلبه ذلك من ملاءمة القوانين مع التشريعات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويندرج كل هذا في سياق التزامات المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا. ذلك أن قيم و ثقافة حقوق الإنسان في بعدها الانساني الكوني تساهم في بناء مجتمع الحرية والمساواة والتضامن وترسي، دعائم ثقافة المواطنة بكافة الحقوق وما يرتبط بها من عدالة اجتماعية ونهوض ثقافي ولغوي وتسامح ديني وعقائدي.

ولا يفوتنا بالمناسبة، ونحن على مشارف شهر مارس، أن نستحضر اليوم العالمي لحقوق المرأة وكفاحات النساء المغربيات من أجل المساواة وإقرار كافة حقوقهن السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية الثقافية. ونطالب كذلك بخلق تعبئة شاملة حول 30 مارس كيوم وطني للمعاقين والذي نأمل أن يكون مناسبة لتوقيع المغرب لاتفاقية حماية الأشخاص المعاقين.

و في الأخير، دعونا نؤكد مجددا أن صيانة هذا المجهود الجماعي، المتجسد في الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، يتطلب توفير آلية مؤسساتية ملائمة توفر لها كافة الضمانات القانونية والإدارية والمالية والبشرية لجعلها تترجم على أرض الواقع.

السلام عليكم

الرباط في 26 فبراير 2007

طبع هذا الكتاب من طرف المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

ساحة الشهداء ص.ب 1341، 10.001، الرباط، المغرب
الهاتف 07 22 72/18 22 72 037 212 - الفاكس 56 68 72 037 212
الموقع الإلكتروني : www.ccdh.org.ma
البريد الإلكتروني : ccdh@menara.ma / ccdh@ccdh.org.ma

ر د مك : 8-9-8130-9954
رقم الإيداع القانوني : 2007/1726